وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل ط1: 1998330117

رقم التسجيل ط2: 0373085906

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص لسانيات عامة

بعنوان:

أقسام الكلام العربي في اللغة العربية

اللغة العربية معناها و مبناها لتمام حسان أنموذجا

إعداد الطالب :

– زواوي منى

–عبد الحفيظ مشري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د بن عطية مصطفى	أستاذ	رئيسا
أ.د محمد زهار.	أستاذ	مشرفا ومقررا
د.عمر عليوي	أ.م.أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1444–1445 2023–2024

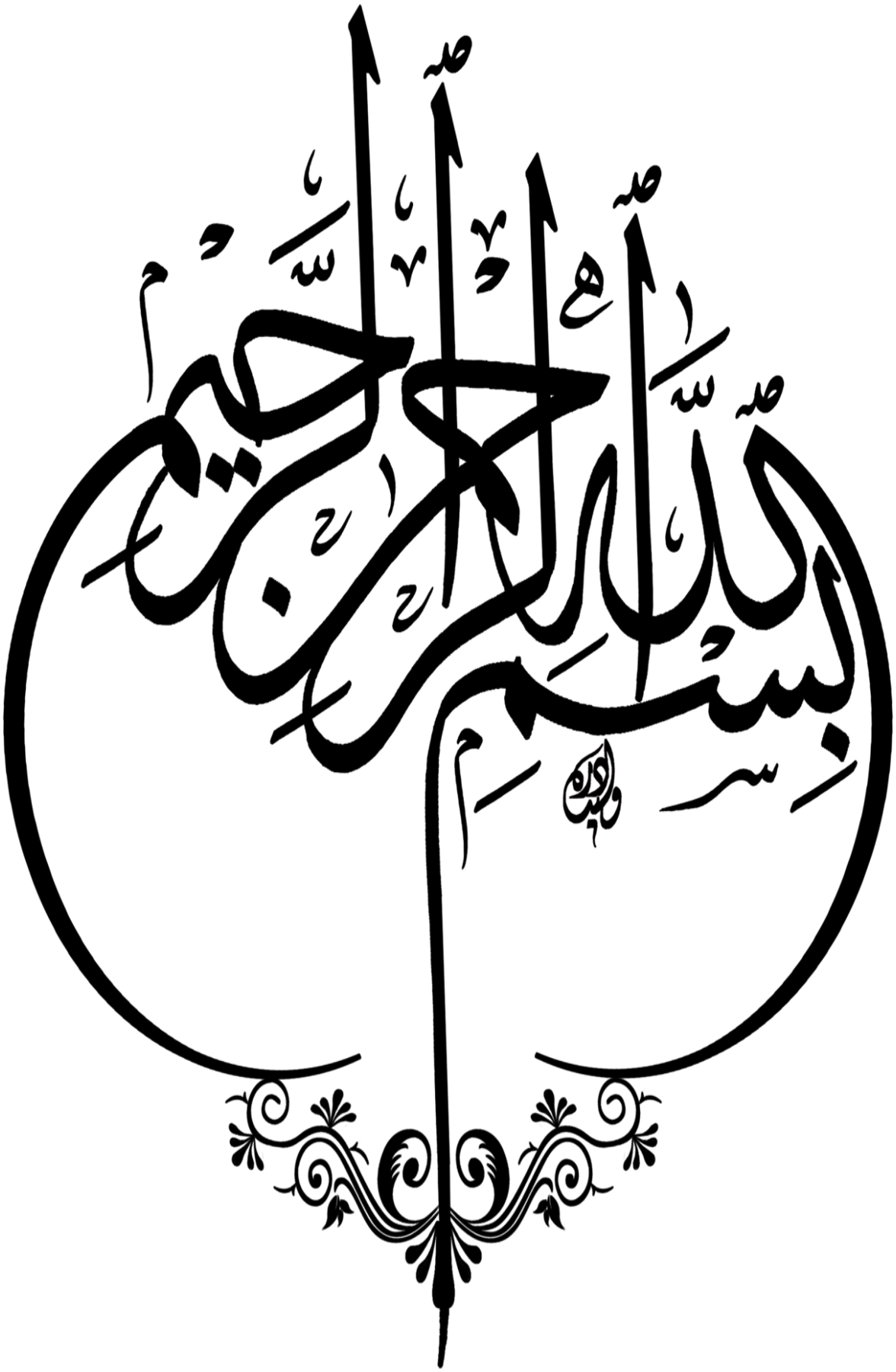
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر لله أولا وله الحمد على منحه لنا نعمة الإسلام قبل نعمة العلم وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل وكذا مساندته لي إتمام مشواري الدراسي، إلى كل أساتذة الأدب العربي وعمالها. إلى-الوالدين الكريمين- من حفزني لإتمام هذا العمل سواء بالدعاء أو النصيحة أو الكلمة الطيبة. إلى كل من يسري دمهم في عروقي إخواني وأخواتي.

الطالبة زواوي

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر لله أولا وله الحمد على منحه لنا نعمة الإسلام قبل نعمة العلم وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، إلى روح أبي رحمه الله ،و إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل وكذا مساندته لي إتمام مشواري الدراسي، إلى كل أساتذة الأدب العربي وعمالها. إلى-الوالدين الكريمين- من حفزني لإتمام هذا العمل سواء بالدعاء أو النصيحة أو الكلمة الطبيبة. إلى كل من يسري دمهم في عروقي إخواني وأخواتي.

الطالب: عبد الحفيظ مشري

مقدمـــــة

مقدمة:

يشكل الكلام العربي وأقسامه أهمية كبرى لدى علماء النحو قدماء كانوا أو محدثين لذلك لا نعجب إذا رأيناه أول المواضيع التي تناولته الكتب النحوية، وكيف لا وهو أساس الدراسات النحوية والصرفية ولأن معرفته وإدراكه على الوجه السليم يستطيع الباحث في اللغة ونحوها أن يلتمس طريق الإلمام بها واستيعاب قضاياها الجوهرية وقد أفرز الاهتمام بموضوع أقسام الكلام العربي وجهات نظر مختلفة بين النحاة القدامى – الذين قنعوا بالتقسيم الثلاثي له – والنحاة المحدثين الذين أكدوا على ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم وفق أسس جديدة تتلاءم مع معطيات العربية .

وهذا ما جعلنا نختار هذا الموضوع والمعنون بأقسام الكلام العربي بين النحاة القدامى والمحدثين، وقد انتهجنا فيه المنهج الاستقرائي التاريخي الذي يظهر من خلال سردنا لآراء النحاة في تقسيم الكلام العربي وقد تتبعنا خطة بحث استوفت جميع العناصر الهامة التي تخدم الموضوع وقد قسمنا بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول تنطوي تحت كل فصل عدة مباحث وخرجنا بخاتمة .

أما الفصل الأول: جعلناه لمفهوم الكلام العربي لغة واصطلاحا وأهمية تقسيمه في الدرس النحوي العربي.

أما الفصل الثاني: فخصصناه لتقسيم النحاة القدامى للكلام العربي وقد اخترنا تقسيم ثلاثة نحاة كنماذج وهم: سيبويه، وابن جني، وابن السيد البطليوسي ،كل يمثل مرحلة متميزة من البحث اللغوي العربي .

أما الفصل الثالث :فقد تطرقنا فيه إلى تقسيم النحاة المحدثين للكلام العربي، وقد ركزنا على آراء ثلاثة نحاة كذلك منهم: تقسيم الأستاذ إبراهيم أنيس وتقسيم الأستاذ مهدي المخزومي وأخيرا تقسيم الأستاذ تمام حسان مع عرض تقييم لكل تقسيم ،وكان لزاما أن

نتبع المنهج الوصفي التحليلي لطبيعة الموضوع وقفنا عند وصف مختلف الظواهر النحوية،و حللنا المقولات التي تطرق إليها العلماء ،و موقف المحدثين منهم، وفي الخاتمة ذكرنا أهم النتائج التي توصلنا إليها .

ولعل من أهم المراجع التي اعتمداها في هذا البحث منها عند القدامى: الكتاب لسيبويه وإصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي لابن السيد البطليوسي، وكذلك اللمع في العربية لابن جني ومنها عند المحدثين: من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، ونقد وتوجيه لمهدي المخزومي، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، وقد واجهتنا بعض الصعوبات منها نقص المراجع وندرتها .

و أخير وليس أخيرا نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف محمد زهار على ما قدمه لنا من مساعدات لإنجاز هذا البحث المتواضع.

الفصل الأول

الدراسة النظرية

في توظيف المصطلح

1-مفهوم المصطلح: الكلام- القول.الكلم...

2- الكلام عند سيبويه

3-الكلام عند ابن جني

4-الكلام عند ابن السيد البطليوسي

1- مفهـــــوم الكلام:

الكلام في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير. و(الكلم) لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع (كلمة) مثل نبقة ونبق. وفيها ثلاث لغات: كلمة وكلمة و(الكلمة) أيضا القصيدة بطولها و(الكليم) / الذي يكلمك، و (كلمه) (تكالما) و(تكليما) و(كلاما) مثل كذبه تكذيبا وكذابا و(تكلم) كلمة وبكلمة، و(كالمه) جاوبه ،و(تكالما) بعد التهاجر ،وكانا متهاجرين فأصبحا يتكالمان ولا تقل يتكلمان وما أجد (متكلما) بفتح اللام أي موضع كلام .[1]

و الكلماني المنطبق و(الكلم) الجراحة وجمع (كلوم) و(كلام) و(كلمه) من باب ضرب ومنه قراءة من قرأ: ((دابة من الأرض تكلمهم)) أي تجرحهم وتسمهم و(التكليم) التجريح .وعيسى عليه السلام (كلمة) الله لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع في بكلامه سمي به كما يقال: فلان سيف الله وأسد الله .[2]

ويذهب ابن هشام الأنصاري أن الكلام في اللغة يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث الذي هو التكليم، تقول: (أعجبني كلامك زيدا) أي: تكليمك إياه .

والثاني: ما يعبر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد) أو (قعد عمرو) ونحو ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما .

والثالث: ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا، أو خطا، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط كقول العرب: (القلم أحد اللسانين) وتسميتهم ما بين دفي المصحف "كلام الله"، والدليل عليه في الإشارة .قوله تعالى "آيتك ألا تكلم النّاس ثلاثة أيام إلا رمزا" آل عمران "4" فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال .[3]

والفرق بين الكلام والكلم أن الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة.

---

[1] – محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح ،دار الكتاب الحديث، الكويت،ط1 1994، ص247.

[2] – المرجع السابق، ص247.

[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار المعرفة الجامعية، ج أو 2 (1998)، ص28.

أما الكلام في الاصطلاح، هو: القول المفيد، والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى . كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلا فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو: ديز: مقلوب زيد . فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى . فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا. وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو "زيد قام" و"قام أخوك" بخلاف نحو "زيد" ونحو "غلام زيد" ونحو "زيد قام أبوه" فلا يسمى شيء من هذا مفيدا، لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمى كلاما.[1]

والكلام هو ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه.[2]

وجاء في شرح الكافية الشافية في النحو في باب شرح الكلام وما يتألف منه:

قول مفيد طلبا أو خبرا هو الكلام كـــ(استمع وسترى)

قال ابن مالك في شرحه أن "الكلام" عند النحويين: عبارة عن كل لفظ مفيد والمراد بـــ "المفيد" ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه .و"القول" يطلق على الكلمة المفردة وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب المفيد .[3]

فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما، فخرجت بذلك الكلمة المفردة نحو: "زيد فإن الاقتصار عليها لا يفيد ويخرج بذلك أيضا: الكلمة المضافة نحو: "غلامك" فإن الاقتصار عليها لا يفيد كذلك – أيضا –: المركب الذي لا يجهل أحد معناها نحو: السماء فوق الأرض فإنه لا يفيد، فلا يعده النحويون كلاما ويخرج بذلك – أيضا –: الموصول وصلته نحو: (الذي ضربته" فإن الاقتصار عليه لا يفيد، والاقتصار على "مفيد" كفاية، لكن ذكر الطلب والخير ليعلم أن المستفاد منه على ضربين:

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: (استمع)

وثانيهما: خبر كالمستفاد من قولنا: (سترى)

---

[1] – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص27

[2] – ابن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، دار الآفاق العربية ،دمشق ، د.ت ،63.

[3] – ابن مالك، شرح الكافية الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت المجلد الأول ، ط1 ،2000، ص56

ف (استمع) كلام مركب من كلمتين :

حداهما: ملفوظ بها وهي: (استمع)

والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد ب: (أنت) حين تقصد توكيده.

و(سترى) كلام مركب من ثلاث كلمات:

حداهما: السين وهي بمعنى (سوف) في تلخيص الاستقبال.

والثانية: (نرى) وهي فعل مضارع.

والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـــ (أنت) حين نقصد توكيده.[1]

وجاء في الألفية لبن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده (كلمة) والقول عم وكلمة بها كلام قد يـــــؤم.

قال ابن الناظم في شرح هذه الأبيات:

إن الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى، يحسن السكوت عليه وهذا ما أراده بقوله مفيد كـــ" استقم" كأنه قال: "الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في استقم.[2] ولابد للكلام من طرفين: – مسند، ومسند إليه، ولا يكونان إلا اسمين، نحو: يزيد قائم، أو اسما، وفعلا، نحو: قام زيد، ومنه (استقم) فإنه مركب من فعل أمر، وفاعل: هو ضمير المخاطب، تقديره: استقم أنت، وقوله: واسم وفعل ثم حرف الكلم، ثم يقول: واحده (كلمة) يعني: أن الكلام اسم جنس، واحده كلمة، ونبقى، ونبق . وبين الكلام والكلم عموم من وجه، وخصوص من وجه، فالكلام أعم من قبل: أنه يتناول المركب من كلمتين، فصاعدا، وأخص من قبل: أنه لا يتناول غير المفيد،والكلم أعم من قبل: أنه يتناول المفيد، وغير المفيد: وأخص من قبل: أنه يتناول المركب من كلمتين: لأن أقل الجمع ثلاثة .[3]

---

[1] – شرح الكافية الشافية ج ، ص56–57.

[2]– ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، دار الجبل بيروت لبنان 1998 ، ص(20)

[3] – المرجع نفسه، ص (21)

بين الكلام والقول: يرى ابن جني أن الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه . هو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وصه ومه وجاء وعاء في الأصوات . فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ،وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد، أي الجملة وما كان في معناها، من نحو: صه وإيه، والناقص ما كان بضد ذلك نحو: زيد ومحمد . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما هذا أصله . ثم يتسع فيه: فيوضع القول على الاعتقادات والآراء، نحو: هذا قول البصريين أي رأيهم،و اعتقاداتهم .[1]

ثم يقول ابن جني: (ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله: وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة، قال سيبويه:" واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا " ففرق بين الكلام والقول كما ترى ".[2]،فأما تجاوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو ما يقوم مقام القول: من شاهد الحال: فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا ؛ إذا كان سببا له، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمى الشيء، باسم غيره، إذا كان ملابسا له . ومثله في الملابسة قوله تعالى: " ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ." إبراهيم الآية 17، ومعناه – والله أعلم – أسباب الموت ؛ إذ لو جاء الموت نفسه لمات به لا محالة .[3] وقد عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول، ولم يعبروا عنها بالكلام ؛ لأن القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام

[1] – ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، درا الكتب العلمية، بيروت لبنان 2001 ،ط1، ص(72) .

[2] – المرجع نفسه، ص73.

[3] – المرجع نفسه، ص، 74

وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل، وقام هذه نفسها قول، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبها من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه على الاستقلال، والاستغناء عما سواء، وأما القول قد يكون من الفقر إلى غيره على ما قدمناه.[1]، وقد وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه البتة، والقول على ما قد يستقل بنفسه، وقد يحتاج إلى غيره لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع ذلك أن الكلام إنما هو من الكلم، والكلام والكلوم وهي الجراح؛ لما يدعو إليه ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة كقول الشاعر وجرح اللسان كجرح اليد ، ولهذا سموا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما؛ لأنه في غالب الأمر مضر بصاحبه، وكالجارح له . فهو إذا من الكلوم التي هي الجروح . وأما القول فجميع تقاليبه الستة إنما هو للإسراع والخفة [2]، وعليه فالكلام في لغة العرب إنما هو ألفاظ قائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندهم أوسع من الكلام تصرفا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي .

2-أهمية تقسيم الكلام العربي:

يرى فاضل مصطفى الساقي أنه لو لا الفصل بين أقسام الكلام لكانت اللغة فريسة اللبس، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض، فقد ينقل الفعل والوصف إلى العلمية، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية – الظرف المتصرف –، فيصبح من المهم مع هذا النقل التقسيم ينضاف إلى ذلك أنه هناك معاني صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوي إلا مع تقسيم الكلام، كالمسمى والموصوف بالحدث، واجتماع الزمن والحدث، ومطلق الغائب والحاضر والإفصاح، واقتران الحديثين في ظرف ما ومطلق

[1] – الخصائص، مرجع سابق، ص75.

[2] – نفسه، ص 75.

الربط . فلكل قسم من أقسام الكلام معناه الذي يميزه ويمتاز به .[1] وقد نجد في القسم الواحد من أقسام الكلام تعدد المباني، وهذا التعدد واضح في كثرة صيغ الاسم، وصيغ الوصف، وصيغ الفعل . وتعدد صور الضمير والظرف والأداة وكل مبنى من هذه المباني المتعددة يتعدد معناه الوظيفي ويظل احتماليا ما دام المبنى مفردا، وهذا ما يعرف بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة . فصيغة (فعيل) مثلا تحتمل عند إفرادها معنى المصدر كصهيل وخرير، ومعنى فاعل كقدير وعليم

ومعنى مفعول كجريح وقتيل، ولكن عندما ترد هذه الصيغة في صورة مثالها في نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذلك من بين هذه المباني ، والإعراب أيضا بما هو قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط كبير من المعنى، ولا يمكن أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة في النحو إلا إذا عرف الفارق الصرفي بين المعرب والمبنى ولا يتأتى لنا ذلك إلا عند تقسيم الكلام ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء.[2]

قال سيبويه فأول باب من أبواب كتابة .(فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل،[3]و قد أجمع النحاة وأهل العلم، بتعبير ابن فارس، على هذا التقسيم، ولم يحاولوا النظر فيه . بل إنهم عمموا هذا التقسيم في كل اللغات ثقة منهم بدقة هذا التقسيم، يقول المبرد: "لا يخلوا الكلام – عربيا كان أو أعجميا – من هذه الثلاثة " ،وذلك لأن هذا التقسيم يهتدي إليه ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل وبديهة العقل هذه تبين أن المخاطب والمخاطب، والمخبر عنه، والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتبره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء . لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى

[1] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي القاهرة 1977، ص 17.

[2] – أقسام الكلام العربي، ص17.

2– سيبويه الكتاب ج1، ص 2.

فالخبر إذا هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم والخبر هو الفعل . وما اشتق منه ولابد من رباط بينهما وهو الحرف .[1] وقد تحدى أبو القاسم الزجاجي أن يأتي أحد بقسم رابع للكلام قائلا: " والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه، مخمن أو شاك، فإن كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لكلام سيبويه ،ولن يجد إليه سبيلا"، وقد أجمع النحاة على هذا التقسيم ولم يعتدوا برأي من يخرج على هذا الإجماع وهو رأي أبو جعفر بن صابر الذي جعل أقسام الكلام أربعة فأضاف إلى الاسم والفعل، والحرف قسما رابعا هو أسماء الأفعال وسماه بـــ " الخالفة "[2]، وهو القسم الذي اختلف فيه فبعض النحاة اعتبرها أفعالا حقيقية ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين، محتجين بأنها إنما كانت أفعالا، لدلالتها على الحدث والزمن، ولرفعها الفاعل، ولتأديتها معاني الفعل من أمر، ونهي . ومنهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يقول أنها منزلة بين الأسماء والأفعال [3] ومنهم من يقول أنها قسم رابع من أقسام الكلام، قسيم للاسم والفعل والحرف ومنهم من فصل بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل منها ظرفا، أو باقيا على اسميته ،أما فرضية تأثر العرب بعلوم غيرهم من الأمم، افترض بعض المستشرقين الألمان أن العرب تأثروا في مرحلة ما بالتراث الهندي ونحو" بانيني "، وقد يكون انبهار علماء النحو المقارن بالتراث الهندي وراء هذا الفرض، ثم ظهر فرض آخر لقي رواجا كبيرا بين الباحثين يقول بتأثر النحاة العرب بالتراث الإغريقي . وأول من أشار إلى هذا الفرض إشارة عامة هو "إيناس هويدي" لكن "أدلبار ماركس" الذي دعم القول، وقد ذهب إلى أن العرب اقتبسوا بعض مفاهيمهم النحوية الإجرائية من منطق أرسطو واستدل على ذلك من جملة ما استدل به:

[1] – عبد اللطيف حماسة، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 65.

[2] – أقسام الكلام العربي، ص34.

[3]– مهدي المخزومي، في النحو نقد وتوجيه، المكتبة العصرية صيدا بيروت ط1 1994، ص 202.

بالتقسيم الثلاثي للكلام :اسم وفعل وحرف.[1] والحق أن أرسطو لم يتناول في كتبه المنطقية أقسام الكلام مباشرة ولم يعرض لها في موضع واحد بحيث يمكن أن يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم . لقد عرض أرسطو للاسم "onoma" وللفعل " في كتابه العبارة "، ثم تحدث عنهما وعن أشياء أخرى من بينها ما يسمى الرابطة "syndesmo" في " البلاغة والشعر"[2]، وإذا كان (هنري فلايش) يسلم بأن النحاة العرب اقتبسوا تقسيمهم الثلاثي من منطق أرسطو فإنه يهون من تأثير الفلسفة والمنطق اليوناني في النحو العربي لأنه يقر على طريقته الخاصة به، بأن الخليل وسيبويه وكل هذا الجيل الأول لم يباشروا النحو العربي بمنهج الفلاسفة وينتهي إلى خلاف ما تتوقع، وعلى خلاف ما قال به (ماركس) إلى تقليل شأن التأثير اليوناني، إلا أن فرضية تأثير المنطق اليوناني في نشأة النحو العربي لم تلق إجماع كل الباحثين . وأظهر من تولى مناقشتها ودحضها من الباحثين العرب: الأستاذان عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر المهيري .[3] أما المستشرقون فنشير خاصة إلى بحوث السيد (كارتر) وإلى بحوث الأستاذ "جيرار تروبو" ولئن تراجع القول بتأثر نشأة النحو العربي بالتراث اليوناني عامة والمنطق الأرسطي خاصة فإن بعض الباحثين بقوا مصرين على تتبع آثار التراث اليوناني في النحو العربي وأظهرهم: "فرستيغ" في كتابة Greck elements in arabicLinguisticthinking" وقد تخلى عن القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وهو يحاول أن يثبت أن النحو العربي استفاد من التراث النحوي اليوناني الذي مرت إليهم منه بعض مفاهيمه الأساسية عن طريق السريان .[4] وعلى الرغم من اختلاف النحاة القدامى فيما بينهم في مجال تقسيم الكلام العربي ؛ أي أن هناك من راعي الأسس الشكلية في التقسيم ومنهم من راع الأسس الوظيفية، أو ما

---

[1]– عز الدين المجذوب، المنوال النحوي دار محمد علي الحامي، سوسة تونس ط1 1998، ص78

[2] – عبده الراجحي دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1980، ص 16

[3]– المنوال النحوي، ص 79

[4]– المرجع السابق، ص 80

يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك . إلا أنهم يجمعون على اختلاف مدارسهم النحوية على أن الكلام في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء ذلك كما قلنا على لسان: سيبويه، والكسائي والفراء والمبرد والزجاج وابن جني وابن السيد البطليوسي . وسنركز في هذا الفصل على دراسة تقسيم ثلاثة نحاة للكلام العربي على اختلاف مدارسهم وتوجيهاتهم النحوية بداية مع سيبويه وابن جني ثم ابن السيد البطليوسي .

3-أقسام الكلام عند سيبويه:

هو عمر بن عثمان بن قنبر، بفتح القاف أو ضمها وسكون النون وفتح الباء، وضبطه الزبيدي في "تاج العروس" بضم ففتح فسكون، ويكني أبا بشر وأبا الحسن وأبا عثمان، ويلقب بسيبويه، وهي كلمة فارسية تتكون من: "سيب" بمعنى التفاح "ويه" بمعنى الرائحة، فمعنى التركيب – كما قيل – رائحة التفاح .[1]

وهو من موالي بني الحارث بن كعب، ولد سنة (135 هـ) بقرية شيراز وتسمى البيضاء فيها تلقى دروسه الأولى، فقدم إلى البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ وتصادف أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمم على التزود بأكبر زاد بشؤون اللغة والنحو، ولزم حلقات النحويين واللغويين عيسى بن عمر، والأخفش الكبير، ويونس بن حبيب . واختص بالخليل بن أحمد وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية مستمليا ومدونا .[2] ومن أبرز تلاميذه أبو الحسن الأخفش الأوسط أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسن منه، ومن تلاميذه أيضا: قطرب ،وقد عزا بعضهم قلة تلاميذ سيبويه إلى حبسة كانت في لسانه تنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر، وذهب بعضهم إلى

[1] – إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة مصر ط1 1983، ص11.

[2]– شرقي ضيف – المدارس النحوية، دار المعارف، مصر 1968، ص 57.

أن هذه القلة سببها وفاته شابا، وقد عاش عمرا قصيرا [1] إذ توفي سنة 180هـ على أقرب الروايات، ومع ذلك فقد قدم للعربية أهم مؤلف في تاريخها الطويل وهو: "الكتاب" هكذا دون عنوان عرف بأنه "قرآن النحو"، أي هو الكتاب الذي اتبعه النحويون، والحق أن التغيير الذي طرأ على النحو كما قدمه ليس تغييرا في الجوهر [2]، ولم يعرف العلماء تاريخ تأليفه على وجه الدقة، ويرى أكثرهم أنه بدأ في تأليفه بعد وفاة الخليل ويستدلون بذلك على كثرة تعقيب سيبويه على الخليل بعبارة في مخطوطات الكتاب، وكان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه على تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وهو الذي حمله عنه، وأذاعه في الناس[3] ، باسم "الكتاب" علما اختص به هذا المصنف وحده دون بقية المصنفات في عصره، بحيث كان يقال في البصرة "قرأ فلان الكتاب" فيعلم أنه كتاب سيبويه ولاشك . وظل هذا الاسم خاصا به، دلالة على روعة تأليفه وإحكامه . ونرى كثيرين من النحاة وغيرهم ينوهون به تنويها عظيما، من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش: (من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي)[4]،وقال الجاحظ: (أردت الخروج إلى محمد بن عبد المالك وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء فقال: والله ما أهديت لا أحب إلي منه . وروي أن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات بكتاب سيبويه أعلمه به قبل إحضاره فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأعزها، فأحضرها إليه، فسر بها ووقعت منه أجمل موقع[5] وكتاب سيبويه يعد أجمع كتاب لقواعد النحو والصرف، وقد جعله قسمين ؛ الأول منها للمباحث النحوية، والثاني للمباحث الصرفية، وقد ضم كتابه بعض المباحث اللغوية

[1]– سيبويه والضرورة الشعرية، ص 17.

[2]– دروس في المذاهب النحوية، ص 12.

[3]– سيبويه والضرورة الشعرية، ص19.

[4]– المدارس النحوية، ص 59.

[5]– دروس في المذاهب النحوية، ص 13.

والبلاغية، والناظر فيه يرى أنه قد حفل بالمسموع من العرب ودليل ذلك عباراته مثل: "سمعت من أثق به من العرب" "سمعناه ممن ترضى عربيته"، سمعنا العرب الفصحاء ،زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون: حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيتهّ[1].ويتطرق في كتابه إلى أقسام الكلام العربي في باب سماه "هذا باب علم، الكلم من العربية" فيقول: "فالكلم اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنية لما مضى، ولما يكون ولم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا يقتل ويذهب ويضرب ويقتل، ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ، أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله، والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحو هذا"[2].هذا النص الموجز يعد من أهم النصوص النحوية القديمة لأن قضاياه الأساسية ظلت مسيطرة على النحو العربي منذ سيبويه إلى حد الآن، ومن ثم فإنه جدير بعناية خاصة ويشيروا إلى إدراك سيبويه موضع أقسام الكلام من قواعد اللغة وهو إدراك ممتاز ولعلك تلاحظ أن عنوان الموضوع عند سيبويه كان طويلا وكان يفصل فيه جزيئات موضوعة في كثير من الأحيان ولعلك تلاحظ أيضا أنه لم يقل (علم ما الكلام) وإنما قال (علم ما الكلم) لأن (الكلام) اسم المصدر يشبه المصدر والمصدر يدل على الكثير والقليل، والمفرد والجمع، أما الكلم فهو جمع (كلمة)، وهو هنا يتحدث عن الاسم والفعل والحرف، ومن ثم كان تعبيره أقرب إلى الدقة [3]، لقد قسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف وبدأ يعرف كل واحد منها، وأنت ترى سيبويه يقدم الاسم بأنه "رجل وفرس وحائط"، فهو في الحقيقة لم يعرف به وإنما مثل له بأمثلة تشير إلى الإنسان

[1] – سيبويه والضرورة الشعرية، ص 23.

[2]– الكتاب، ص 8.

[3]– دروس في المذاهب النحوية، ص 12

والحيوان والجماد.[1] قال أبو الفارسي في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه: الاسم المطلق ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات، كضارب وحسن ونقل فعلق على شخص بعينه مثل أسد وزيد إذا سميت بها شخصا بعينه، وهذه الأسماء تدل على معنى ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها: اسم مشابه للحرف، ومما يبينها أن تقول فيها: هي التي يعقب عليها بعد التنكير، فلا تكون معرفة أبدا، ولا نكرة أبدا كالمشابهة للحروف التي لا تتعرف نكراتها، ولا تنكر معرفاتها، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى، فلمشابهتها الحروف نحو " إذ " و" أين "، وما أشبه ذلك، وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون للأسماء كإذا التي اختصت بالإضافة، وأين التي تتمم مع اسم آخر كلاما وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ولها خواص أخر غير هذه[2]. وأما الفعل فعرفه سيبويه بأنه " أمثلة " أي " أبنية وصيغ وأوزان " وأخذت من لفظ أحداث الأسماء، أي أن الفعل مشتق من المصدر، وهذا أحد أوجه الخلاف بين البصرة والكوفة"[3]، وقسم الفعل بحسب دلالته على الزمان، إلى ماض ومضارع وأمر، فقد خص الفعل الماضي بالزمان الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر، فللدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وفعل الأمر مأمورا به[4]، وأما الحرف عند سيبويه فما دل على معنى ولم يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبرا ومثل لذلك ب "ثم" و"سوف"،

[1]– المرجع نفسه، ص 17

[2] – أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، طبعة الأمانة – القاهرة، ط1 1999 ج1، ص 14

[3] – دروس في المذاهب النحوية، ص ،17.

[4] – مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ،113

و"واو القسم"، و"لام الإضافة" [1]، ومما يؤخذ على تقسيم سيبويه للكلام العربي أنه لم يحد الاسم بل اكتفى بالتمثيل له، والتمثيل غير التحديد، فقال :"فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط، ولقد كان تمثيله الاسم بالرجل والفرس والحائط مستندا على أساس شكلي، وذكر عن سيبويه أنه قال:" الاسم هو المحدث عنه" . مراعيا لذلك المعنى الوظيفي له، واعترض عليه بأن "كيف" التي يعتبرها اسما لا يجوز أن يحدث عنها، وإذن لابد أن تندرج هي وأمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلم ليصح ما قاله سيبويه [2]، ومما يؤخذ على سيبويه أيضا أنه ينظر إلى الفعل على أنه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء، وقسمه إلى ثلاثة أقسام: الماضي ،والمضارع، والأمر مؤكدا وظائفه الصرفية التي يمتاز بها وهي دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض أو حاضر، أو مستقبل، وقذ عورض عليه بأنه هناك كلمات اعتبرها أفعال ولم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل: ليس، وعسى، ونعم، وبئس . وقد اعترض ابن السيد البطليوسي على ما ذكره النحاة كسيبويه والأخفش والمبرد في حد الحرف ذكر أن هذه الحدود أكثرها فاسدة وبين أثر فسادها واعتراضه عليها وناقشهم في ذلك مناقشة حادة حتى قال: "وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون لهذه الأشياء حدودا وهم أئمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نراه منهم منصوصا لما صدقناه"[3]

4-أقسام الكلام عند ابن جني :

هو عثمان بن جني بكسر الجيم وتشديد النون وسكون الياء معرف كني –الأديب الموصلي، أبو الفتح . كان أبوه –جني– مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي . ولا يعرف عن أبيه أين كان قبل مجيئه الموصل [4]، وقد لزم ابن جني الإمام

---

[1] – التعليقة على كتاب سيبويه، ص (113) .

[2] – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 35.

[3]– المرجع السابق، ص 75 .

[4] – ابن جني، الخصائص ،ج1، ص06.

أبو علي الفارسي أربعين سنة متنقلا معه في رحلاته مشغوفا بآرائه مبهورا بفطنته ودقة الأقيسة وتعليلاته . وذكر ابن الأنباري أن سبب صحبة ابن جني أبا علي الفارسي أن أبا علي كان قد سافر إلى الموصل فدخل الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يقرئ النحو وهو شاب وكان بين يديه متعلم وهو يتكلم في قلب الواو ألفا: قام، وقال: "فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصرا فقال له أبو علي: " تزببت قبل أن تحصرم، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني وسأل عنه فقيل له، هو أبو علي الفارسي النحوي . فأخذ في طلبه فوجده ينزل إلى السميرية يقصد بغداد فنزل معه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي".وقد أتاحت له رفقته بأبي علي على أن يتعرف في بلاط سيف الدولة على المتنبي وأن تنعقد بينهما صداقة رفيعة، فيشرح ديوانه، حتى إذا توفي رثاه رثاء رائعا احتفظ به القفطي في إنباه الروات . وأتاحت له تلك الرفقة أيضا أن يحظى برعاية البويهيين وأن تعلو مكانته عندهم، وقد خلف أستاذه في التدريس ببغداد بعد وفاته .[1]وتكاد تجمع الروايات على أن وفاته كانت ببغداد في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة 392 هـ في خلافة القادر وذكر ابن الأثير في الكامل أنه توفي سنة 393 هـــ قال:" ثم دخلت سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة ... وفيها توفي عثمان بن جني النحوي".[2] كان لابن جني باع طويل في أصول النحو وهو أول من ألف فيه بهذه السعة . ولقد ألف أبو بكر ابن السراج ، في أصول النحو إلا أنه كما قال أبو الفتح: لم يلتهم فيه مما نحن عليه إلا حرفين في أوله.

والكتاب الذي صنفه ابن جني لهذا الغرض هو كتابة المشهور (الخصائص) وكان ابن جني معظما له لاعتقاده فيه (أنه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهب في طرق القياس والنظر) ؛ لأن هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي والقول في أصول هذا الكلام .[3]

---

[1] – المدارس النحوية، ص 266.

[2] – ابن جني النحوي، ص 25.

[3] –المرجع السابق، ص 142.

وقد استفاد ابن جني من علم الكلام والمنطق وأصول الفقه ومصطلح الحديث وقد ذكر ابن جني ذلك بصريح العبارة أكثر من مرة، فيذكر أنه عمل على مذهب أصول الفقه والكلام فيقول: ".وذلك أنّ لم نر أحدا من علماء البلدين البصرة، والكوفة تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام "، ويقول في موضع آخر:" أن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بُدئ وإيلام نما وهو كتاب يتساهم ذووا النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه"[1]، والعناوين التي تصدر بها بحوثه في كتابه الخصائص مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق فهو يتكلم في العلل، وتعارض العلل، والعلة القاصرة، والعلة وعلة العلل، ودور الاعتلال والمعلول بعلتين، والحكم يقف بين الحكمين، وخلع الأدلة، والاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالعكس ونحو ذلك .[2] إن أثر المنطق وأصول الفقه واضح فيما يبحثه أبو الفتح من قضايا نحوية فيقول مثلا في " خرجت به "، لا يمكن اعتداد الباء كأنها بعض الفعل ،هنا دليلا آخر على أنها كبعض الاسم، ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب نحو قولك: مررت بك وزيدا، ونزلت عليه وجعفرا، فإذا كان هناك أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده وتعارضا هذا التعارض ترافعا أحكامهما. "[3]

وبتكلم على العلة في النحو فكأنه يتكلم على العلة في المنطق فيقول:" ومن بعد فإن العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلا قد جعله على هذه القضية" .[4] إن مختلف العلوم

---

[1] – ابن جني النحوي،مرجع سابق، ص13

[2] – نفسه، ص 14

[3] – المرجع السابق، ص 145.

[4] – نفسه ص146.

اللغوية التي ذُكرت هي المعين لمادة أصول النحو في مصطلحاتها وطريقة بحثها ويتمظهر لنا موقف ابن جني من القرآن، فيرى بأن كل ما قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى .[1]

إن أبا الفتح لا يختلف كثيرا عن سائر النحاة في ذلك وهو – وإن ألف كتابه "المحتسب" في توجيه القراءات الشاذة – كغيره من النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع، وعلى كل حال كان أسلم موقفا متّبعا شيخه أبا علي الفارسي الذي صنع كتاب "الحجة" في توجيه القراءات السبع فيقول في خطبة كتاب "المحتسب": "إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به ولا ينأوا عن فهمه فإن أبا علي عمل كتاب "الحجة"في القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفوا عنه كثير من العلماء[2] ينضاف إلى ذلك أن ابن جني في هذا الكتاب جمع القراءات الشاذة، وعمل على نقد بعضها وردها، وهو موقف لا يختلف كثيرا عن موقف سائر النحاة من البصريين [3]. وقد وقف ابن جني مما يروى من كلام العرب موقف أسلافه البصريين فلا يأخذ بالشاذ، والنادر، ولا يقيس عليه على وجه العموم وهو ينظر إلى ذلك من خلال المسموع والمنقول وهو يرد ما ينقله العربي الفصيح إلى المسموع فإن لم ينفق مع الكثرة الغالبة طرحه ورده .

وهذان الأصلان يمتزجان حتى يكاد أن يكونان أمرا واحدا فإن" الناقل" هو حامل " المسموع" فهو يتكلم، " فإن انتقل من لغة إلى أخرى فصيحة وجب أن يُؤخذ بلغته التي

[1]– السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 14.

[2] – ابن جني النحوي، 127

[3] – السابق، ص 135

صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى حتى كأنه لم يزل من أهلها ".[1]

فابن جني في هذا يرد ما يقوله العربي الفصيح إلى " المسموع " ولا يعتمد على قوله وحده وإن سمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الأحرف المحفوظة عنه: "قال أحمد بن يحي: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي . منها الجبر، وهو الملك . وإنما سمي بذلك لأنه يجبر بجوده ....ومنها قوله (اليابوس) وهو أعجمي، يعني ولد ناقته" .[2]

وعليه فابن جني ينقل عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم مشافهة أو بواسطة نقله صادقين ثقات وقد عقد بابا في " صدق النقلة وثقة الرواة "، وإذا ورد عن العربي الفصيح ما هو مخالف للقياس كرفع المفعول وجر الفاعل فهو يرده ويرى أن في العربية ما هو مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وما هو مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال . نحو الماضي من يذر، وما هو مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو: استنوق الجمل، وما هو شاذ في الاستعمال والقياس جميعا نحو: ثوب مصووف[3]، وإذا كانت هذه أهم جهوده وآراؤه في أصول النحو فما هو المذهب النحوي الذي ارتضى أن يسير عليه ؟.

جاء في مقدمة " الخصائص" أن أبا الفتح بصري المذهب في تقسيمه للكلام العربي كشيخه أبي علي، ويجري في كتبه على أصول هذا المذهب ويدافع عنه، فنراه ينقل عن الكسائي ويمدحهما على اختلافه معهما في المذهب [4]،وقد عدّه كارل بروكلمان مع رجال مدرسة بغداد وهو يستهدي بذلك بصاحب الفهرست، الذي ذكر أسماء وأخبار جماعة من علماء

---

[1]. – الخصائص ج1، ص (401) .

[2] – الخصائص،1/ ص (409) .

[3] – نفسه ج1 ص (138–139) .

[4] – مقدمة الخصائص ج1، ص 12

النحو واللغة ممن خلط المذهبين وعد منهم أبا الفتح وعلى ذلك فهو بغدادي .[1] يقول شوقي ضيف: "يردد ابن جني في الخصائص حديثه عن البصريين باسم أصحابنا وكثيرا ما يضعهم مقابل البغداديين، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعا، ويريد ابن جني بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان، وهم بحق من تذوق غير ذوقه، فهو بغدادي من طراز آخر ،و هو طراز أستاذه أبي علي الفارسي والزجاجي . طراز كان ينزع إلى البصريين" .[2] إلّا أن الناظر في المصطلحات النحوية البصرية يدرك لا محالة أن للبصريين اصطلاحات نحوية خاصة تتميز عن غيرها وخاصة الكوفية . فمن ذلك :مصطلحات تقسيمهم للكلام بين نحاة البصرة،و الكوفة "النعت الصفة ،و "البدل الترجمة،و الظرف الصفة أو المحل حروف الجر حروف الخفض". إن القارئ لكتب ابن جني يلمس اصطلاحات البصريين فيما يبحث كما يبدو في جميع كتبه .قال: " إذا كان اسم الفاعل – على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير".[3] ، ويجوز أن يكون إياهم في موضع جر وأن لفظه للضمير المنصوب"[4] فنراه هنا استعمل اصطلاحات الضمير والجر واسم الفاعل إلى غير ذلك من اصطلاحات البصريين التي يستعملها في كتبه .

وبجانب ذلك كان ابن جني يأخذ بوجهة النظر الكوفية في مسائل مختلفة من ذلك إعمال "إن" النافية عمل ليس متابعا في ذلك أستاذه الفارسي والكوفيين، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف، ويقول تعليقا على قراءة سعيد ابن جبير الآية الكريمة:" إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم"، ينبغي أن تكون "إن" هذه بمنزلة "ما"، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فأعمل إن إعمال "ما" العاملة عمل ليس "، وفيه

[1] – ابن جني النحوي، ص 234

[2] – المدارس النحوية، ص 268

[3]– الخصائص ج1، ص (267267 .

[4] – ابن جني النحوي، ص 264

ضعف لأن "إنْ" هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص ما به، فتجري مجرى ليس في العمل.[1] وجاء في الخصائص: "ولم يثبت أصحابها ، وإن كان البغداديون قد حكوْها " وأصحابه هنا هم البصريون فإنهم هم الذين لم يثبتوا ، وهو بهذا وضع نفسه في هذه المسألة بمعزل عن البغداديين"[2]، وعليه فإن ابن جني قد خلط في مذهبه النحوي بين عدة مذاهب ومدارس نحوية فهو يعد نفسه مع البصريين من جهة ويأخذ بوجهة الكوفيين من جهة أخرى، فهو مذهب قال عنه معظم الباحثين أنه مذهب انتقائي متنوع بين البصرية والكوفية وفي بعض الأحيان البغدادية .

تقسيمه الكلام العربي: لقد دافع ابن جني عن التقسيم الثلاثي للكلام العربي كغيره من النحاة القدامى ممن سبقوه أو معاصريه وتأكد لديه أن الكلام العربي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتجاوز هذه القسمة الثلاثية، فالكلام عنده "اسم وفعل وحرف"، ويؤكد لنا هذا الموقف من خلال ما أورده في كتابه:" اللمع في العربية" حيث يقول ابن جني في " باب أضرب الكلام " الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ؛ فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو . وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل وهذه امرأة، والفعل ما حسن فيه قد أو كان أمرا، فأما قد فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد . وكونه أمرا نحو: قم واقعد، والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال . وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو هل وبل وقد ولا تقول من هل، ولا قد هل، ولا تأمر به"[3]، ومن النحاة البارزين في بلاد الأندلس ابن السيد البطليوسي ،و من الضروري قبل أن نتحدث عن ابن السيد البطليوسي ومنهجه في النحو العربي وتقسيمه

[1]– المدارس النحوية، ص 269.

[2] – ابن جني النحوي، ص266.

[3] – ابن جني – اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت ط2 1972، ص 3.

للكلام العربي . لابد لنا في البداية أن نشير إلى النشاط النحوي في الأندلس وأهم المراحل التي مر بها إلى أن صار مدرسة نحوية قائمة بذاتها.

النشاط النحوي في الأندلس: لقد نشأت في عصر بني أمية بالأندلس طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار . يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قراء القرآن الحكيم . ومن ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهوري هؤلاء المؤدبين يعنون بالتأليف في القراءات يتقدمهم أبو موسى الهواري وهو كما يقول الزبيدي: (أول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب في الأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل فلقي مالكا ونظراءه من الأئمة ولقي الأصمعي وأبا زيد ونظرائهما، وداخل العرب في محالها . وله كتاب في القراءات[1]، وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي بن عثمان المروري الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والقراء، وهو أول من أدخل كتب الكوفيين إلى موطنهم، ويتكاثر هؤلاء القراء والمؤدبين في القرن الثالث الهجري، ويتميز من بينهم عبد المالك بن حبيب السلمي ،فقد كان إماما في الفقه والحديث والنحو واللغة، من مصنفاته كتاب في إعراب القرآن . ويعني في نفس القرن مفرج بن مالك النحوي بوضع شرح كتاب الكسائي كما يعني معاصر: أبو بكر ابن خاطب النحوي بوضع كتاب في النحو كان له الشهرة في موطنه .

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول جودي بن عثمان . وظهر في أواخر القرن الثالث الهجري الأفشنيق محمد بن موسى ابن هشام الذي يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية . ويقرأه بقرطبة لطلابه[2]. ولا يلبث

[1] – المدارس النحوية، ص 288 .

[2] –ابن جني، اللمع، المرجع السابق، ص (289)

محمد بن يحي المهلبي الرباحي الجياني المتوفي سنة (303 هـــ) أن يفتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، ورحل إلى المشرق فلقي بمصر نحويها النابه أبا جعفر بن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب، وكان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي [1]. وخلفه هو والرباحي جيل من تلاميذهما كأبي بكر بن القوطية صاحب كتاب "الأفعال"، ومحمد بن الحسن الزبيدي مؤلف كتاب طبقات النحويين واللغويين، وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي ،وهو تلميذ الرباحي وحامل روايته لكتاب سيبويه، وأحمد بن أبان ،وله شرحان على كتابي الكسائي والأخفش، ومن هذا الجيل هارون بن موسى القرطبي النحوي ،وله تصنيف في تفسير عيون كتاب سيبويه، وظهر في أوائل عصر ملوك الطوائف نحاة مختلفون، من أشهرهم ابن الإفليلي، وأشهر منه ابن سيدة ، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب. وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو المخصص.

5-عند نحاة الأندلس ابن السيد:

وفي هذا العصر أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس وبدأ نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين ويسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني وأول من نهج لنحاة الأندلس هذا الاتجاه هو الأعلم الشنتمري، الذي شرح كتاب سيبويه، فلقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل: أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب، ثم يقوم الأعلم بشرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي، وروايته للدواوين الستة الجاهلي.[2]

[1] – المرجع نفسه، ص (289-290) .

[2] – نفسه، ص 293

وهكذا تتابع علماء الأندلس في شرح كتب المشرق المشهورة وشرح شواهدها، واشتهر من نحاتهم في المائة السابعة ابن خروف ، وابن عصفور الإشبيلي، والشلوبين بعد البطليوسي وابن الطراوة والسهيلي من أعلام المائة السادسة ، وكان خاتمة علماء الأندلس اثنان رزقا الشهرة ورحلا إلى المشرق فبثا علمهما فيه وهما الإمام مالك الجياني صاحب الألفية، والإمام أبو حيان الغرناطي صاحب التفسير الكبير "البحر" و" الارتشاف في النحو".[1]

لقد عكف علماء الأندلس إذا على كتب البصريين والكوفيين فدرسوها واختاروا منها، وتكوّن لهم المذهب الخاص بهم ،فمالوا فيه إلى مذهب البصريين، وكذلك كان أكثر العلماء الوافدين عليهم من المشرق . وهكذا كان رأس العلوم عندهم النحو والشعر،ولما نزح متأخرون بعد النكبة، بعضهم إلى المغرب وبعضهم إلى الشام ومصر، نشروا علمهم في هذه الأقطاب، وكان مذهبهم كذلك بصريا في أكثره، إلى أن جاء ابن مالك الجياني الأندلسي نزيل دمشق ثم ابن هشام الأنصاري بعده ولم يكن اندلسيا فجددا في النحو بعض التجديد، وكانا يميلان إلى التوسعة، فرجحا في بعض المسائل أقوال الكوفيين حين رأيا الرؤية الصحيحة تؤيدهم، ولم يعتدا بأقوال البصريين، واستشهدا بالحديث الشريف، فكانا مجتهدين إلى حد ما .[2]

ولقد أكثرنا من ذكر أعلام المدرسة الأندلسية لنلفت النظر إلى إقبال أهل الأندلس على النحو تعلما ثم شرحا وتعليقا وتأليفا . ولنؤكد أن نشاط النحو في الأندلس مر بشبه الخطوات تقريبا التي سارها في المشرق . إلا أن الذي يهمنا من هؤلاء الأعلام أبرزهم هو ابن السيد البطليوسي والذي قال عنه الضبي " إمام في اللغة والآداب، و تواليفه الدالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه ... وكان ثقة، مأفونا على ما قيد وروي ونقل

[1] – سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر بيروت بدون تاريخ، ص 97.

[2] – المرجع نفسه، ص 98

وضبط.[1]وقد اخترناه كنموذج من أعلام المدرسة الأندلسية فعكفنا على دراسة آرائه النحوية ومنهجه في دراسته ثم عمدنا إلى ذكر التقسيم الذي اعتمده للكلام العربي وذلك من خلال شرحه لكتاب الجمل للزجاجي في كتابه: (إصلاح الخلل الواقع من كتاب الجمل للزجاجي إنه عبد الله ابن محمد ابن السيد البطليوسي – نسبة إلى مدينة بطليوس– وكنيته أبو محمد ولد في بطليوس.[2] حيث كان يجلس بين علمائها الذين رسموا له طريق البحث والتحصيل ثم تركها قاصدا قرطبة التي كانت في ذلك الوقت تموج بالعلماء والأدباء ففيها أبو علي الغساني الذي عني بالحديث وكتبه وروايته . كما كان له اهتمام بالشعر والأنساب . وهنا يتابع ابن السيد دراسته للفقه والحديث على يد شيخه أبي علي وبعد أن قضى هذه الفترة في قرطبة أخذ ينتقل بين المدن المختلفة إذ أن أحوال الأندلس السياسية في ذلك الوقت كانت في قلق مستمر . وهذا ما دفعه إلى الاتجاه نحو التي كانت أكثر هدوءا واستقرارا وهو ما شجع ابن السيد أن يؤلف معظم تآليفه الكثيرة . وظل ببلنسية علما من أعلامها إلى أن وافته.[3]

شيوخه: ففي المرحلة الأولى من حياته تتلمذ على أخيه أبي الحسن علي ابن السيد . فهو الذي نهج له طريق البحث وقد كان أبو الحسن مقدما في علم اللغة، والضبط لها . وعنه أخذ ابن السيد كثيرا من كتب الأدب . أما المرحلة التي قضاها في قرطبة فقد تتلمذ على يد شيخ المحدثين أبي علي الغساني . ومن شيوخه أيضا علي ابن أحمد بن حمدون المقرئ البطليوسي المعروف بابن أيوب الأديب البطليوسي وأبو سعيد الوراق وأبو الفضل الوزير محمد أحمد بن عبد العالي الواحد التميمي البغدادي، وعبد الدائم القيرواني وعثمان

[1] – ابن السيد البطليوسي، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1999 ط1،ص12

[2] – الاقتضاب، ص 5.

[3] – ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ الرياض 1979 ط1 ، ص13.

ابن سعيد الأنصاري .[1]ومن أشهر طلابه: أبي حفص عمر بن محمد القيسي البلنسي . صاحب الأحكام ببلنسية وكان فقيها حافظا للمسائل، مفتيا مشاورا، وأبو محمد بن عبد الله بن أحمد بن سعيد ابن عبد الرحمن البلنسي: وقد لازم ابن السيد طويلا، وأبو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الأنصاري: أخذ العربية والأدب عنه، وأبو محمود عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصدفي.[2] وقد أجمع المؤرخون على أن ابن السيد هو نحوي زمانه . وشيخ النحاة وإمامهم.

اتخذ البطليوسي من النحو أساسا في كل شروحه اللغوية . فلم يترك مسألة صغيرة ولا كبيرة إلا وعالجها ووضعها على بساط البحث . وأبدى رأي البصريين، والكوفيين. ثم ينهي حديثه قائلا: والمختار هو كذا . ولن تجد صفحة واحدة تمر إلا وكانت زاخرة بالمسائل النحوية التي يدعمها بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، والشعر العربي وقد عني ابن السيد بكتاب الجمل للزجاجي، فكتب كتابا في إصلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه وكتاب آخر في شرح أبياته .[3] ويمتدح ابن السيد كتاب الزجاجي لأنه" نزع به المنزع الجميل"، و" حذف الفضول واختصر الطويل"، غير أنه يذم فيه إفراطه في الإيجار، كما أنه يأخذ عليه عدم الدقة، وإلقاء القول دون تفحص، وقبول الآراء بغير مناقشة، وسوء العبارة أحيانا . ولم يكن ابن السيد أول من اعترض وانتقد . بل سبقه غيره إلى الاعتراض عليه وتخطئته في بعض ما نحا إليه ويقف ابن السيد، عند حدود التنبيه على الغضب واكتشاف الاختلال. حيث جاءت آراؤه جازمة تبرز شخصيته واعتداده بنفسه:" هذا التقسيم خطأ. والصحيح". ولما انتهى ابن السيد من كتابة "إصلاح الخلل"أي

[1] – المرجع نفسه، ص ،15 .

[2]– الإقتضاب في شرح أدب الكاتب، ص 8.

[3]– إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص 9.

أراد أن يتم عمله بكتاب ثان يتناول فيه إعراب أبيات جمل الزجاجي، وشرح معانيها، وذكر أسماء قائليها .[1]

وتدور لابن السيد في كتب النحاة آراء مختلفة منها ما يتابع فيه سيبويه مثل أن ما إذا اتصلت بقل كفتها عن العمل ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية . أم ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار فضرورة . ومنها ما يتابع فيه الكوفيين مثل أن "كأن " لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامدا مثل كأن محمدا أسد ، ومما انفرد به عن سابقيه من النحاة أن "حتى" لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضا الجمل مثل "سريت حتى تكل المطايا" برفع تكل ومن آرائه الدقيقة أن "ما" تقع صفة للتعظيم كقولهم " لأمر ما يسود من يسود"، أي لأمر عظيم ومنه " الحاقة ما الحاقة"، وكان يكثر من التخريجات في الإعراب"[2] ومن ذلك ذهابه إلى أن "ما" بعد "إلاّ: في مثل: "ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا أحدا" يجوز فيه أربعة أوجه: النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون، والنصب على الحال، وجعل الأول حالا وما يليه استثناء، والعكس . وخطأ من يعرب "أنْ" في قوله تعالى: "ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أنْ اعبدوا الله " مصدرية وهي وما بعدها عطف بيان من الضمير في "به" لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان . وإنما هي في الآية تفسيرية للقول على تأويله بالأمر .[3]

تقسيمه للكلام العربي: يتمظهر لنا رأي ابن السيد البطليوسي في أقسام الكلام العربي من خلال مؤلفه المشهور والمسمى" إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي"، حيث يسير ابن السيد في تقسيم الكلام العربي وفق ما سار عليه النحاة القدامى وهو أن الكلام العربي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى إلا أن الجديد عند ابن السيد هو اعتراضه على جملة من النحاة

[1] – البير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، المكتبة العصرية، بيروت، 1967، ص 315

[2]– المدارس النحوية، ص 285.

[3] – المرجع نفسه، ص 295 .

– ممن سبقوه أو معاصروه وبالأخص صاحب مؤلف كتاب الجمل على حدود هذه التقسيمات .

يرى ابن السيد أن تقسيم الزجاجي للكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى صحيح لا اعتراض فيه لمعترض. وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ،فإنه لا يصح على الإطلاق، لأننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا، ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي: الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في قوله: باب ما لا يقع إلا في النداء ولا يستعمل في غيره . من ذلك قول العرب: يا هناه أقبل، لا يستعمل إلا في النداء لا يقال: جاءني هناه، ولا مررت بهناها، لأنه للنداء خاصة .[1]

هذا نص كلام أبي القاسم، وهو يناقض ما صدر به كتابه وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا وهي الأسماء التي يستفهم بها، والأسماء التي يجازي بها، وكذلك جبر، وعوض، ولعمرك، وأيمن الله، ونحو ذلك ، كلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما يسمى رسما، لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع أراد بقولهم: جامع لأنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم: مانع لأنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه، ويخرج شيء هو منه [2]وبعد أن يعرض ابن السيد أقوال النحاة القدامى في الإسم ويعترض عليهم يقول بأن جميع هذه الأقوال كلها لا تصح أن تسمى حدودا للإسم . وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب . ويؤكد بأن الإسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه لأن حكم الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشارك فيه غيره ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع معه تحت ذلك الجنس . كقولنا: كلمة لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف .فهي كالجنس لها، وقولنا تدل على

[1] – إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص 5.

[2] – المرجع السابق، ص 14.

معنى في نفسها فصل يخلص الإسم من الحرف . وقولنا غير مقترن بزمان محصل فصل يخلص الإسم عن الفعل واشترط فيها الإفراد لئلا يلتبس بالجمل .[1]

ويعرض ابن السيد كذلك اختلاف النحاة في تحديد الفعل، ويأخذ بقول أبي نصر الفارابي في ذلك، وقد سماه الكلمة وهي لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى . ويقول ابن السيد . بأن من حدود الفعل بأنه: ما امتنع عن التثنية والجمع فليس بصحيح لأن من الأسماء ما لا يثنى، ولا يجمع. والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع.

لقد عارض ابن السيد. الزجاجي في حده للحرف بأنه ما دل على معنى في غيره، نحو من، وإلى، وثم وما أشبه ذلك. وقال عنه بأن هذا الحد غير صحيح عند التأمل، حتى يزاد فيه، ولم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة، "أعني ما لم يكن خبرا، ولا مخبرا عنه " أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدا، لأن من الأسماء ما معناه في غيره، نحو أسماء الاستفهام .[2]

[1] – المرجع نفسه، ص 14.

[2] .–إصلاح الخلل، مرجع نفسه، ص 25.

الفـــصل الثانـي

أقسام الكلام عند تمام حسان

1-أقسام الكلام عند المحدثين

-ترجمة لفكر تمام حسان النحوي

2-أقسام الكلام عنده:الإسم – الصفة - الفعل

3- البعد المعياري للتقسيم الثلاثي

4- رأي تمام حسان في التقسيم الثلاثي

5- منهج تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها

1-ترجمة عن فكر تمام حسان النحوي:

من خلال قراءة الكتاب يتبيّن لنا أن تمام حسان بنى تقسيمه على المدرسة الوصفية التي نظّر لمنهج،و نظرية لا نجدها عند سابقه حيث أفادها من المنهج الوصفي الذي تأثر بنشره وشهر به ولذلك لا نستغرب ألا يقنع بهذا التقسيم الذي اعتمده بصفة وقتية ويقترح تقسيما جديدا كان له صدى ملحوظ عند الباحثين [1]نشره في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" ــويندرج تقسيم الأستاذ حسان للكلام ضمن مشروع يتناول مختلف ظواهر اللغة ومستويات البحث فيها حسب منهج معلوم سماه المؤلف المنهج الوصفي واعتبر عمله تطبيقيا له ، ويرى تمام حسان أن أفضل طريقة لإقامة تقسيم ناجح لأقسام الكلام يتمثل في اعتماد اعتباري المبنى والمعنى مجتمعين بحيث لا ينفك الأخذ بمقياس من المبنى عن الأخذ بمقياس من المعنى . ثم ترجم اعتباري المعنى والمبنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائية لضبط خصائص الأقسام وهذه المقاييس هي :

1 – **الصورة الإعرابية:** وهو اتصاف الوحدات اللغوية بالبناء والإعراب بفروعه وأنواعه.

2 – **الصيغة الخاصة:** ويقصد بها تحقيق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد

3 – **من حيث قابلية الدخول في الجدول** :والجداول عنده ثلاثة:

أ/ **جدول إلصاق:** وهو ما يلحق الكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز كالحركات الإعرابية والجر والتنوين أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة. ويندرج ضمن الإلصاق: السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتصلة.

[1] –عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربيط1،مكتبة محمد الحامي،تونس،1998، ص 193.

ب/ جدول تصريف: كتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة أو تفضيل أو مبالغة .

ج/ جدول إسناد: ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر .

4 – الرسم الإملائي: وأدرج ضمنه تنوين باب الإسم والصفة من جهة والضمائر المتصلة من جهة أخرى .

5 – من حيث اتصالها باللواصق: وأدرج ضمنها علامات الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والمضارعة وأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة والتنوين والإضافة .

6 – من حيث التضام وعدمه: والمقصود بالتضام هو طلب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال من قبيل تطلب ياء النداء والمنادى، و واو القسم، والمقسم به والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل ،أو المفعول به إن قدم ويعد المؤلف من التضام أيضا دخول "قد"،وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية على الفعل، وأيضا دخول النواسخ وحروف الجر، والعطف والاستثناء على الضمائر .

7 – من حيث الرتبة:

وهي تفريع على مبدأ التضام وخصصها للرتب المحفوظة مثل ضرورة تقدم الجار على المجرور أو تقدم الموصول على صلته ...الخ . هذا فيما تعلق بالمقاييس الشكلية حسب تمام حسان. أما المقاييس التي تندرج ضمن اعتبار المعنى فقد أدرج ضمنها

1 – الدلالة على مسمى وعدمه . 2 – الدلالة على حدث وضده . 3 – الدلالة على الزمن وضده . 4 –الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والاستفهام والشرط. الخ 5 – التعليق: ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد "الفاعلية"، والنسبة "المفعولية" والنسب "الإضافة" والتبعية [1]، وقد استخدم تمام حسان هذه المقاييس

[1]– اللغة العربية معناها ومبناها،ص96–97.

واعتمد تحقق بعضها في بعض الأقسام وعدمه "أي حضورها بالسلب والإيجاب"، للتمييز بين سبعة أقسام جديدة ليتفادى بها مواطن الضعف في التقسيم الثلاثي وحين قسم الكلام ذكر أن هذا التقسيم يكون كالآتي : القسم الأول: الاسم ، وقد تبين له فيه خمسة أقسام فرعية .

الأول: الاسم المعين وهو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق عليه النحاة اسم الجثة وهو المعنى بما ورد في قول ابن مالك: ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

الثاني: اسم الحدث وهو يصدق على المصدر واسم المرة واسم الهيئة وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

الثالث: اسم الجنس ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب ونبق واسم الجمع كإبل ونساء

الرابع: مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم الآلة ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها قسم هو "الميميات"، وليس منها المصدر الميمي على الرغم من ابتدائه بالميم الزائدة لأنه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر . فإذا نظر إليه في ضوء تعدد أبنية المصادر لم تجد صعوبة تحول دون عده واحد من هذه الأبنية لا واحدا من الميميات .

الخامس: الاسم المبهم وهو طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والأعداد ونحوها وتحتاج عند إدارة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق النظام . فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسماها غير معين وذلك مثل فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين

ووقت وأوان ...الخ . هذه هي الأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم فلم يعد منها الصفات ولا الضمائر ولا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ولا الإشارات والموصولات والظروف . وللاسم بجميع أقسامه المذكورة سمات تدل عليه من حيث المبنى أو من حيث المعنى تميزه عما سواه من أقسام الكلام[1].

- **القسم الثاني الصفة .**

يرى تمام حسان في حديثه عن القسم الثاني من أقسام الكلام وهي الصفة أن الأشموني ذكر تحت عنوان "الصفة المشبهة بإسم الفاعل" . أن الشارح عرف الصفة المشبهة بقوله :

"...ما صيغة لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث . وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر وأن المراد بالحدوث الوقوع. فإذا أضفنا إلى ذلك أنه عرف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل، وعرف إسم المفعول بأنه ما دل على الحدث ومفعوله وأن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير وأن معنى إسم التفضيل هو التفضيل أدركنا أن الصفة ،" صفة الفاعل أو المفعول أو المبالغة أو المشبهة أو التفضيل"، لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث، "معنى المصدر" وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا

الاسم ما دل على مسمى . والصفات خمس هي: صفة الفاعل – صفة المفعول – صفة المبالغة – صفة التفضيل – الصفة المشبهة، وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى . فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها وأما من حيث المعنى فنجد صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة والإكثار والصفة المشبهة تدل على وصفه به

[1]– تمام حسان اللغة العربية معناها – عالم الكتاب،القاهرة، مصر 1998 ط3 ، ص90–91.

على سبيل الدوام والثبوت وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أي من الصفات السابقة[1] ، ويتابع تمام حسان وصفه بأن القيّم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتي تفرق بين صفة وأخرى من الصفات السابقة هي: الانقطاع والاستمرار أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل كل ما عداه من الصفات . على أن الصفة المشبهة من بين هذه تتعدد صيغها تعددا يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لو لا أن معناها يختلف" من حيث هو الدوام والثبوت"، عن معاني الصفات فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام، فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كطاهر والمفعول كموجود "صفة من صفات الله "، أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا اتفقت الصيغة في اثنين منها . وقد أفرد تمام حسان هذه الصفات بقسم خاص من أقسام الكلام لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام من سمات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى [2].

- **القسم الثالث: الفعل :**

ذكر تمام حسان بأن النحاة عرفوا الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن . ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، و المعروف أن المصدر إسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات، لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه . وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة . وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى إتيان الزمن على المستوى

[1] -اللغة العربية معناها ومبناها، ص 96 .

[2] -السابق،،ص 98-99-100.

الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل، لأن الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي . فقول النحاة:

" والزمن جزء منه." قول مقبول على المستوى الصرفي فقط ، والفعل من حيث المبنى الصرفي ماض ومضارع وأمر . فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي ماض الزمني أيضا، فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبيه بسمات خاصة . فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ويقبل لام الأمر ونوني التوكيد والإناث ويضام السين وسوف ولم ولن . والأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن .[1] .أما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغتها على الزمن على النحو التالي:

زمن الفعل: صيغة فعل ونحوها صيغة يفعل ونحوها صيغة أفعل ونحوها، الماضي الحال أو الاستقبال الحال أو الاستقبال ، أما الزمن السياقي النحوي فإنه جزء من الظواهر الموقعية السياقية لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق . ويجعل تمام حسان الشكل الآتي كتوضيح للعلاقة بين هذين النوعين من الزمن :أ-زمن الفعل في الصرف: ب- وظيفة في النحو ظاهرة تتوقف على السياق

1- الصيغة المفردة 2- الموقع والقرينة

[1]- اللغة العربية ،ص105.

وللأفعال في جملتها سمات من المبنى والمعنى يكمن أن تميزها بها عن غيرها. ومن ثم تكون قسما مستقلا من أقسام الكلام في العربية الفصحى"[1]

– **القسم الرابع: الضمير:** لا يدل على مسمى كالإسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة، والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر وهذا هو المقصود بقول ابن مالك: وما لذي غيبة، أو حضور ك"أنت"، وهو إسم بالضمير والحضور قد يكون حضور تكلم ك"أنا" و"نحن"، وقد يكون حضور خطاب ك"أنت" وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في الذي، وفروعها، ويبين تمام حسان العلاقة بين هذه الأقسام من خلال عرضه، ومعنى ذلك أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام .

1–ضمائر الشخص ،2– ضمائر الإشارة، 3–ضمائر الموصول

وهذه الضمائر جميعا دلت على معان صرفية عامة مما يقول عنه النحاة أنه" حقه أن يؤدى بالحرف"، ولذلك فالضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها فلا فارق في الطابع بين معنى الحضور والغيبة. وبين معاني التأكيد والنفي والاستفهام والشرط وابتداء الغاية والمجاوزة والسببية والظرفية، وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة"[2] أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ولا تتغير صورها التي هي عليها كما تنقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق وإنما

[1]– اللغة العربية معناها و مبنها ، ص 106.

[2]– اللغة العربية معناها ومبناها ، ص (108–109–110) .

يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والإضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها وذلك كالفرق بين "له وبه"، و"لهم وبهم"، و"منهم وعليهم"، ثم إن الضمائر جميع من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ولا تقع موقع المضاف وإن صح فيها أن تقع موقع المضاف إليه والضمائر جميعا مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معين فضمير المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور أما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم إما لفظا أو رتبة أو هما معا فهذا المرجع هو القرينة التي تدل على المقصود لضمير الغائب، وأما الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود به وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه . وعليه فافتقار الضمائر على هذه الصورة إلى الحضور مرة أخرى والوصل مرة ثالثة تبرر حسب تمام حسان إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلام[1].

- **القسم الخامس: الخوالف .**

يرى تمام حسان أن الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه مما يسمونه في اللغة الإنجليزية exclamation وهذه الكلمات ذات أربع أنواع:

1) **خالفة الإحالة:** ويسميها النحاة (اسم فعل) ويقسمونها اعتباطا ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض ك"هيهات" واسم فعل مضارع ك "وي" وإسم فعل أمر ك"صه"

2) **خالفة الصوت:** ويسميها النحاة "اسم الصوت"، ولا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى فهي لا تقبل علامات الأسماء " إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل، وذلك نحو هلا لزجر الخيل وكخ للطفل وعاه للإبل ...الخ.

[1]. – المرجع السابق ، ص23.

3) **خالفة التعجب:** ويسميها النحاة "صيغ التعجب" وليس هناك من دليل على فعلتيها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل يحوي فيه هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية، ولكن هذه الصيغة في تركيبها الجديد لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما الأسماء .

4) **خالفة المدح أو الذم:** ويرى تمام حسان بأن هذه الخالفة يسميها النحاة " فعلي المدح والذم"، وذكر بأنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمي لهما فرآها بعضهم أفعالا ورآها آخرون أسماء.[1] وبعد أن عرض تمام قرائن كل من الفريقين ذكر أن الفريق الأول غفل عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة . وذكر أن الفريق الثاني القائل بإسميتها قد غفل أيضا عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها وأن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك، وإنما معناهما الإفصاح بمن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم، وقد استند في ذلك إلى قول ابن جني في اللمع من أن معناهما "المبالغة" في المدح أو الذم وقد أوضح أن كلمة المبالغة التي وردت على لسان ابن جني تتجه اتجاه تعبيره بالإفصاح . وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم ثم ذكر الأستاذ تمام أن الذي يقال في نعم وبئس يقال أيضا في "حبذا ولا حبذا"

وعلى مستوى الإعراب التطبيقي ذكر الأستاذ تمام أن خير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبر

[1] – اللغة العربية معناها ومبناها، ص114

وذكر أن هذا الخبر يشتمل على الخالفة، وضميمتها التي تعتبر دائما أعم من المخصوص، ويعتبر المخصوص من جنسها، وهذه الضميمية قد تلحق فيها الألف واللام فترفع، وقد تتجرد منها فتنصب، وبين الخالفة وضميمتها رتبة محفوظة، فلا تتقدم الثانية على الخالفة ،كما أوضح تمام أن القسط المشترك في معاني هذه الخوالف جميعا هو ما تتميز به من طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس وأنها تدخل في الأسلوب الإنشائي .

وقد برر آراءه هذه بأن الفرق بين " شتان زيد وعمرو " ، وبين "افترق زيد وعمرو" ، هو فرق بين الإنشاء والخبر فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لا تساويها في المعنى . ومثل ذلك الفرق بين " أوه " وبين " أتوجع " إذ ذكر أنك لو أحسست بألم مفاجئ فقلت: " أوه " لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك ولكنك لو قلته: " خبر " مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاما وليس إنشاء يتطلب استجابة سريعة . ومثل ذلك يقال عن خوالف الأصوات كزجر الحيوان أو إغرائه وعن خوالف المدح والذم .[1] وينهي تمام حديثه عن الخوالف بذكر ما تمتاز به عن بقية أقسام من حيث المبنى والمعنى .

- **القسم السادس:**

الظرف: وهو القسم السادس من أقسام الكلام وأول ما بدأ به الأستاذ تمام حسان عن الظرف أن النحاة توسعوا في فهمه بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى – وأن الظروف – كما يراها – مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج والصلات بالضمائر والأدوات ومثل لها على النحو الآتي :

أ- ظرف زمان: ويشمل الكلمات: إذ، وإذا، وإذن، ولما، وأيان، ومتى .

[1] – اللغة العربية،، ص 115–116–117 .

ب – ظرف مكان: ويشمل الكلمات: أين، وأنى، وحيث ،وذكر الأستاذ تمام أن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس من تعدد معنى الوظيفي للمبنى الواحد . فعدوا طائفة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا ولكنها في الحقيقة ليست بظروف من حيث التقسيم فهي كلمات ذات معان مختلفة ومبان مختلفة قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية ذكر من ذلك :

1-**المصادر: نحو:** آتيك طلوع الشمس، ومنها قط، عوض، الملازمان للقطع عن الإضافة، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

2-**صيغتا اسمي الزمان والمكان، نحو:** آتيك مطلع الشمس وأقعد مقعد التلميذ، والصيغتان اعتبرهما الأستاذ تمام من الميميات وهي أسماء لا ظروف .

3- **بعض حروف الجر، نحو:** مذ ومنذ لأن معناهما ابتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

4- **بعض ضمائر الإشارة إلى المكان، نحو:** هنا، وثم أو إلى الزمان، نحو: الآن وأمس وهي ليس ظروفا في الأصل .

5- بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ)- ما دل على مبهم من المقادير نحو" كم".

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان، نحو: خمسة أيام، وثلاث ليال .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو: فوق وتحت، وأمام، ووراء، و يمين، وشمال .

(د) ما دل على مبهم من الأوقات وهو: حين، ووقت، وساعة، ويوم، وشهر .

(و) بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو المكان بحسب ما تضاف إليه وذلك هو: قبل، وبعد، ودون، ولدن، ووسط .

6- بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر، سحرة، وبكرة، وضحوة، وليلة، ومساء، وعشية، وغدوة، حين يقصد بها وقت بعينه فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ومنعت من التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف والمتصرف من مادتها باق على أصله فليس يعد فيما عومل معاملة الظروف .

فالمصدر وصيغتا اسمي الزمان والمكان والمبهمات بأقسامها وما أطلق على مسميات زمانية معينة كلها أسماء من الأسماء ولكنها حين عوملت معاملة الظروف فأدت وظائفها ولا ينبغي لهذا أن يضللنا عن أصالتها في باب الأسماء، على أن تمام بعد هذا الذي رآه في الظروف يقرر أن ليس في العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلام يسمى " الظرف " إلى تلك الكلمات التي عدها في بداية كلامه.

- **موقف تمام حسان من تقسيم القدماء :**

في هذا المبحث نعالج موقف تمام حسان من مسالة تقسيم كلام العرب الثلاثي إلى اسم وفعل وحرف بعد أن انتقد التقسيم الثلاثي عند النحاة العرب متأثرا بالمناهج والدراسات الغربية وبآراء المستشرقين،و جاء ت دراسته الوظيفية مقسمة الكلام إلى: الاسم ، والصفة ، والفعل، والخوالف ، والظرف ، والأداة، مفصلاً القول في فروع كل نوع منها ،و هي من المقاربات أو الدراسات الحديثة التي دعت إلى التجديد والإصلاح،فهي كما يشير الدارسون لم تخلُ الدراسات السابقة من مواقع الضعف والقوة في النحو العربي[1]، وإذا كانت الدراسات الحديثة هدفها التسهيل ومواكبة العصر فقد ثبت أن النحو العربي هو قديم حديث يواكب جميع العصور ، وهو في غاية التطور والرقي وموافقته لمبادئ اللسانيات،

[1] - مبروك بركات، الفكر النحوي عند تمام حسان ، دراسة وصفية تحليلية ، (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012،ص156.

بدليل أن ما عرفه النحاة قبل أكثر من ألف سنة توصل إليه الغرب في الوقت الحاضر وأقروا الاعتماد عليه في دراستهم النحوية[1] .

3-البعد المعياري للتقسيم الثلاثي

إن تقسيم الكلام من موضوعات الدرس اللغوي والنحوي التي حظيت بعناية النحاة القدامى فقسموه إلى ثلاثة أقسام هي: اسم، وفعل ، وحرف ، " والنحويون مجمعون على هذا، إلا من اعتدّ بخلافه[2]. ولدينا مرجعيات لهذه القسمة الثلاثية للكلام هي :

-أجمع الدارسون أن التقسيم الثلاثي جاء نتيجة تأثر النحو العربي بالدرس اليوناني،و الحضارة الهندية ،و غيرهم من الأقوام غير العرب، وفي هذا المقام نشير إلى هذا التأثر ما قاله المستشرق الألماني ماركس[3]، في كتابه الموسوم تاريخ صناعة النحو عند السريان، والمستشرق الفرنسي fleisch [4]، الذي قال في كتابه: أنه من الواجب أن نشير

---

[1] – رشاد الحمزاوي ،المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها، ط1، دار العرب،بيروت،1986.ص25، ومبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995، بيروت، ص186.

[2] – شرح الأشموني، ، تحقيق :د . محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ،1955 9/1.

[3] – صطفى الساقي، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة . فاضل م،ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977م.ص122،و مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي ، بريجيتة بارتشت ، ترجمة وتعليق :سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، ،2004،ص157.

[4] – أحمد اوزي، المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2006،ص96،و بوتكلاي لحسن، مفهوم الكفايات وبناؤها عند فليب بيرنو مجلة علوم التربية، ع25، 2003،ص67، وخالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي،عالم الكتب ،ط2،لبنان 1998،ص25.

إلى تأثير يوناني في النحو العربي، وهو أول من ادعى أن للمنطق اليوناني أثراً في النحو العربي[1] وتبعهم جرجي زيدان[2] مشيرا إلى أن هذا التقسيم الثلاثي يشوبه الضيق، والتعسف مما يؤدي إلى اضطراب في أذهان المتعلمين [3]، وإلى مثل هذا يذهب تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها. . وعلى كل حال نشير إلى أن العديد من الدارسين يرفضون هذا الطرح، ويرفضون تأثر بنحو الأمم الأخرى فقد كان العرب يعتزون بلغتهم،و يحافظون عليها باعتبارها أهم مقوِّمات وجودهم وكيانهم،و دينهم الحنيف.

4-رأي تمام حسان في التقسيم الثلاثي:

يعد تمام حسان من علماء اللغة في العصر الحديث ، وله أعمال جادة كثيرة في تأصيل الدرس النحوي من منظور وظيفي ،ووصفي، تضمنتها كتبه اللغوية أهمها، اللغة العربية معناها ومبناها ،حيث أنه لم يتقبل تقسيم القدماء، وأن تقسيمهم لم يكن على أسس موضوعية فقد وجهت له انتقادات في الدرس الحديث[28]، متأثرا باللغوي إبراهيم أنيس،فجاء تقسيمه على النحو الآتي:

1-ـــ الشكل الإملائي المكتوب.

2- التوزيع الصرفي .

3ـــ الأسس السياقية .

---

[1] – أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين ، دراسة في البنية والمنهج ،حامد ناصر الظالمي ، ط1، الناشر ، الشؤون الثقافية العامة ، الأعظمية ، بغداد – العراق ، 2011م،ص98.

[2] – تاريخ آداب اللغة العربية ،جرجي زيدان ، تعليق: د. شوقي ضيف ، دار الهلال ، القاهرة ،د. ت ،ص56و نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسوي،ص10،.و تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار،ص43

[3] –اللغة العربية معناها ومبناها، ص124،و سمير شريف ، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م، إربد، الأردن ، ص121.

4ــ المعنى الأعم والمعنى الوظيفي

5ــ الوظيفة الاجتماعية [1].

ففي البداية قسّم تمام حسان الكلام إلى أربعة أقسام وهي "الاسم ، والفعل، والضمير، والأداة"[2]. ثم تراجع عنه،و ذلك لان القدماء جاء تقسيمهم الكلام على اعتبار المبنى تارة ، والمعنى تارة فاقترح التقسيم على أساس المبنى والمعنى معا[3] مفرقا بين كل قسم من هذه الأقسام السبعة من حيث الأسس الآتية من حيث المبنى ،أي من حيث الصورة الإعرابية، أو الرتبة، أو الصيغة، أو الجدول، أو الإلصاق، أو التضام، أو الرسم الإملائي، ومن حيث المعنى " أي من حيث التسمية، أو الحدث، أو الزمن، أو التعليق، أو المعنى الجملي[4].

تناول تمام في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها"، واعتمدها في بناء تقسيمه السُباعي[5] ويرى فيها أنها توضح مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل ، وفيما يأتي قراءة موجزة في الأقسام السبعة عند تمام حسان ، كما وردت في كتابه :

أ-ــ قسم الأسماء ويشمل خمسة أقسام

1-الاسم المبهم: مثل الأوقات، والجهات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد.

2-الاسم المعين: الذوات مثل:أسماء الأعلام .

3- الميميات: وهي مجموعة من الأسماء المبدوءة بالميم الزائدة، كاسم الزمان، واسم المكان

---

[1] – اللغة العربية معناها ومبناها،ص 113

[2] – تمام حسان رائداً لغويا، عبد الرحمن عارف ، ط1 ، 2مكتبة دار المعارف،القاهرة،2002، ص15

[3] ــ اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، 1994، ص.32 ،اللغة بين المعيارية والوصفية ،تمام حسان ، ط 4 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1421هـ ، 2001م.31،

[4] – المدارس النحوية شوقي ضيف ، ط6 ، دار المعارف ، القاهرة 1984، ص 34

[5] – اللغة العربية معناها ومبناها ،ص123.

4-اسم الجنس: يفيد الجمع مثل: عرب، ترك، نبق ، واسم الجمع مثل: إبل، ونساء، واسم الآلة،

ب-ـ الصفة: وتشمل اسم الفـاعل، واسم المفعول، وصيـغ المبالغـة، والصفة المشبهـة، واسم التفضيل[1] .

ج-ـ الفعل: من حيث الدلالة يقوم على أمرين[2]

ج-أ دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

ج-ب ـ دلالته على الزمن دلالة صرفية (دلالة الصفة) وهو على ثلاثة أنواع :

أـ الماضي ودلالته على المضي.

ب المضارع ويدل على الحال والاستقبال.

جـ الأمر ويدل على الحال والاستقبال.

دـ الضمير: **وهو ما دل على مطلق ذي حضور أو غيبة، وقسم الضمائر على ثلاثة أقسام، هي**

هـ- الخوالف: **وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي وهي عنده أربعة أقسام[3].**

أـ خالفة الإحالة[4]:

ب ـ خالفة الصوت: [1]

---

[1] - محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ص23، و ـ دراسات نقدية في النحو العربي ، د .عبد الرحمن أيوب ، مؤسسة الصباح الكويت،(د .ت) ،ص 22-23

[2] - الزمن النحوي في اللغة العربية ،كمال عبد الرحيم رشيد ، دار عالم الثقافة ، عمان - الأردن ، 2008، ص124.

[3] - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 90.

[4] - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص98

جـــ ــ خالفة التعجب:

دــ خالفة المدح والذم

6ــ الظرف: وهي[2]:

أــ ظرف الزمان: نحو: إذ، إذا، ولما، وأيّان، ومتى.

ب ــ ظرف المكان: نحو، أين، وأنى، وحيث.

7ــ الأداة: عرفها بأنها: "مبني تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة أنما تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة "وهي على قسمين:

1ــ الأداة الأصلية[3]: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف.

2ــ الأداة المحمولة: وهي أدوات أشبهت الحروف شبهاً معنوياً ، وتؤدي معنى وظيفياً يمكن الوصول إليه، وهي:

أــ الظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام أو الشرط، نحو: (أين، وأنى).

ب ــ الاسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، مثل: كم وكيف في الاستفهام، والتكثير، والشرط.

جـــ ــ الفعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ، مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

دــ الضميرية: تنقل"من، وما، وأي" إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية، والظرفية والتعجب. ويرى تمام حسان أن تقسيمه للكلام على هذه المنهجية الوصفية الوظيفية هو أدق من تقسيم النحاة القدامى، إلا أن آراءه في تقسيمه الكلام قد تعرضت لمآخذ لوجود

---

[1] – المرجع السابق، اللغة العربية،ص 108.

[2] –السابق، ص198.

[3] – مناهج البحث في اللغة مرجع سابق، ص 203.

الضعف فيه[1]. ما يمكن قوله في نهاية الفصل التطبيقي أن تمام حسان دعا من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها إلى تجديد النّحو كما أنه انتقد التركيز الكلّي على القواعد، وهو يؤيّد نحاة الأندلس في رفضه للعامل ويرى أن لا عامل في اللغة، والمقصود من أي حركة إعرا بية هو الرّبط بينها وبين معناها الوظيفي الخاص كما أراد أن يؤسس لنظرية جديدة تغني عن نظرية العامل التي لم تنجح المحاولات السابقة في هدمها، فظهر تجديده في نظرية تضافر القرائن اللّفظية والمعنوية والتي معناها أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدّل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النّحويّة[2].

ونخلص إلى أن تقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف قسمة لها أصول منطقية مستوحاة من الفلسفة اليونانية، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس:

" قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان، وأهل المنطق ممن جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الاسم والفعل والأداة لــكن قصور الدرس النحوي هذا استدركته دراسات لاحقة تمثلت في ظهور علم المعاني الذي ضم مباحث اهتمت بمعنى الجملة في عمومه كان أبرزها الخبر والإنشاء والتقديم والتأخير والذكر والحذف...وغيره [3]

5-منهج تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها:

لقد صرح تمام حسان في عدة مواضع من مؤلفاته بانتهاجه المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية، في قوله:"...ويزداد استحقاق علم اللغة الوصفي لمكانته باعتباره مجموعة مستقلة

---

[1] – عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1981، المملكة العربية السعودية، ص:42

[2] – تمّام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دت، ص ،193.-و -محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللّغوية والأدبية، مكتبة عالم القاهرة، ط 1989،1م، ص .33

[3] – من أسرار اللغة ،ص 123، نفلا عن التراث النحوي واللسانيات، جلول تهامي، مقال مجلة الباحث جامعة الأغواط، عدد،2019،1،ص 120.

من المواد المترابطة كالأصوات والتشكيل، والجراماطيقا والمعجم والدلالات.[1] وفي تقديم كتابه: «اللغة العربية معناها ومبناها» يؤكد انتهاجه للمنهج الوصفي في سياق حديثه عن الغاية التي ينشدها في تأليفه،فقال:

"و الغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة."[2]

و كما قال معقبا على من يرفضون دراسة اللغة من جانب وصفي: وكان هؤلاء يرون أن المنهج الوصفي إن صادف أي قدر من القبول في نفوسهم فما كان لهذا القبول أن يتعدى تطبيق هذا المنهج على اللهجات العامية، أما الفصحى فهيهات! لأن الأول ما ترك للآخر شيئا حتى إن النحو قد نضج واحترق"[3]، وقد بيّن في العديد من المواضع انتهاج الوصفي في البحث،و الدرس الأكاديمي للغة العربية، ويبين في مواضع أخرى شدة انشداده، وتنويهه بهذا المنهج، وحث الباحثين على ارتضاء الو صف منهجا في دراسة اللغة، لأن ذلك يمنح معالجاتهم البحثية سمة الموضوعية في البحث[4]، واللافت للذكر أن تمام في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها نلمح مخالفته المنهج الذي أسسه حيث تمثلت بحوثه على الدراسات اللغوية العربية التراثية، في حين أن أساس تطبيق هذا المنهج إنما هو على اللغة المنطوقة والمستعملة فعلا[5]. كما أنه أشاد بالعد التحويلي والتوليدي للغة العربية فقال:

---

[1]–تمام، حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط، 1القاهرة،، 2336ص. 13

[2]–المرجع السابق، اللغة العربية معناها و مبناها، ص10

[3]– المرجع السابق،ص 14.

[4]–المرجع السابق،ص123.

[5]،مبروك بركات المنهج اللساني والنقدي عند تمام حسان – دراسة تحليلية ،مقال،مجلة الخليل جامعة ورقلة،العدد،1، 2023،ص12

"يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلال هذه المقاربة اللسانية [1]".

و يمكن القول إن تمام حسان من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها قد أصّل للدرس النحوي العربي وقد عّده بعض الدارسين بالباحث المؤصل للتراث ،حيث انتهج في جل بحوثه، العودة ،و الاستئناس لمقولات القدماء ،و في هذا يقول محمد خليفة في معرض حديثه عن منهج تمام ،"لقد ربط تمام اللغوي العربي ،و النحويِ خاصة –بالنظريات الحديثة وهذا يعد تأصيلا، كما أنه استعان بالمتون، والحواشي، محاولا إبراز صدى النظريات الحديثة فيها. ، ويعد مقاله الموسوم بـــ: بين عبد القاهر الجرجاني ونعام تشومسكي النظم والبنية العميقةِ،مثالا بارزا في تجسيد هذا النوع من التأصيل، إذ عرض فيه وجهة الجرجاني في النظم وما يتعلق به من مفاهيم، ثم أردف ذلك بعرض وجهة تشومسكي –على وجه الإجمال – في البنية السطحية والعميقة[2].

و الخلاصة أن تمام حسان من خلال منهجه الوصفي ،توصّل إلى وضع بعض الملاحظات لبعض المفاهيم والتقسيمات ،النحوية ،و الصرفية أيضا على غرار قضية أقسام الكلم العربي التي يقسمها النحاة إلى ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ولكنه أعاد النظر فيها فقسمها في كتابه مناهج البحث في اللغة إلى أربعة أقسام وهي: الاسم والفعل والضمير والأداة ثم أعاد النظر وقسمها تقسيما سباعيا في هذا الكتاب وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير، والخوالف والظروف والأداة ،كما أن له على المستوى النحوي العديد من التنظيرات، أبرزها: المتميز لباب الاستصحاب الذي لا يكاد يوازيه فيه باحث

---

[1]–إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، تمام حسان، ندوة أشغال اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس ،1996،ص227

3– .–تمام حسان رائدا لغويا ،عالم الكتب، ط1، عالم الكتب،القاهرة،2002،ص28.

[2]–:مقالات في اللغة والأدب ،ج 2، ص343،نقلا عن . المنهج اللساني والنقدي عند تمام حسان – دراسة تحليلية، ص19.

من المحدثين، ونظرية تضافر القرائن أيضا التي تعد من بين النظريات الفريدة التي تدل على حذق في فهم النحو .

و من الإشارات العلمية لموقفه من التقسيم التقليدي للكلام العربي أنه ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرره من حيث المعنى والمبنى. كما نوّه على تنضيده للقرائن اللفظية والمعنوية، وعدها أساس النظام النحوي العربي،و تأسيسه لفكرة تضافر القرائن مبطلا لفكرة العامل النحوي ،وإبرازه لفكرة الرخصة في القرائن عند أمْن اللبس، وربطها بالشواهد القرآنية والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر، كما أنه فرّق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد في السياق،و مفهوم الجهة.

و من الملاحظات التي نذكرها من خلال اطلاعنا على الكتاب، هو ورود العديد من المصطلحات والمفاهيم والقضايا التي ينقدها، وهو الأمر الذي جعل جهده يحظى بالتنويه من المشتغلين في حقل الدرس النحوي، ولعل من أبرز تلك البدائل نظرية تضافر القرائن التي أراد لها أن تكون نقضا لنظرية العامل ،وبديلا له،فهو يرى أنها تسهم في تيسير النحو على المتعلمين، وقد بسط أسسها، واتخذ من كتابه الخلاصة النحوية تطبيقا لها.

لقد قامت هذه النظرية على مبدأ مهم وهو تضافر القرائن مع بعضها البعض في الكشف عن المعاني، بقرينة العلامة الإعرابية الأهمية الكبيرة، وإغفال غيرها من القرائن مما جعلهم يتمحلون التعليلات، والأقيسة. وهذا البديل الذي عرضه تمام حسان كان محل اهتمام ونظر من الباحثين، وأيدوا صاحبها فيما يذهب إليه،، ونرى أن تمام قد بذل جهدا لا يستهان به في بناء نظريته، وفي هذا يقول مبروك بركات معقبا على ذلك:

"... ولكنه لا يمكن أن تكون هذه المحاولات من النحو التعليمي التيسيري، وإنما تصنف في الدراسات النقدية للنحو العربي"[1].

[1]–المنهج اللساني والنقدي عند تمام حسان المرجع السابق ،ص، 24

خاتمة

الخاتمة:

ما يمكن قوله في نهاية هذا البحث ،هو أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1-لقد أجمع النحاة القدماء من خلال مدوناتهم اللغوية أن الكلام العربي على ثلاثة أقسام ،فهو لا يتعدى الاسم والفعل والحرف.

2-لقد اختلف النحويون حول علامات الاسم ، والفعل، والحرف.

3-لقد ورد مصطلح الخالفة في تقسيمهم للكلام إلا إننا نراه تفريع من الأقسام الثلاثة.

4-تبيّن من خلال تقسيمهم الثلاثي أنهم متأثرون بالتقسيم المنطقي اليوناني ،كما أن تعريف القدماء يحتاج إلى إعادة نظر حسب رأي المحدثين،منهم إبراهيم أنيس ،و مصطفى الساقي،و مهدي المخزومي وتمام حسان،و إبراهيم مصطفى،و غيرهم...

5-اعتمادهم في التقسيم على المعنى ،و أهملوا شكل الكلمة في تحديد أقسام الكلام،و من بين أسس التقسيم الاعتماد على المعنى،الصيغة،وظيفة اللفظ في الكلام.

6-قسّم تمام الكلام العربي، ومرّ بمرحلتين، معتمدا على الشكل الإملائي المكتوب،و التوزيع الصرفي،مع مراعاة مواقف السياق،و المعاني الوظيفية ،و الاجتماعية.

7-قسم الكلام في اللغة العربية معناها،و مبناها إلى سبعة"7" أقسام: "الاسم -الصفة- الضمير-الفعل- الخوالف-الظروف-الأداة .

8-رفض تمام تقسيم الكلام على أساس المعنى،بل لا بد من أن يشترك المعنى،و المبنى أثناء عملية التقسيم،فالمباني منها الصورة الإعرابية،و الرتبة،و الصيغة،و الجدول،و الإلصاق،و التضام،و الرسم الإملائي،أما المعاني منها الزمن،التعليق الجملي،كما أشار إلى أن كل تقسيم يختلف مع التقسيم الآخر.

9-من خلال رؤية تمام لأقسام الكلام العربي يتبيّن أنه متأثر بالمنهج الوصفي الغربي،مع اهتمامه بتأصيل التراث العربي.

مصادر البحث

مصادر البحث

1-أبو على الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه،ط1،مطبعة القاهرة،مصر،.1990

2-أبو سعيد الأنباري ،أسرار العربية،ط2،دار الأفاق العربية، سوريا، د.ت.

3-ابن جني، اللمع في الغربية، تح، فارس فائز،ط2،دار الكتب،الكويت،1972.

الخصائص، تح، هنداوي، منشورات، علي بيوض، دار الكتاب العلمية، ط1، بيروت،2001.

- الأشموني، شرح الأشموني، ، تحقيق :د . محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ،1955.

5-ابن هشام الأنصاري،شرح شذور الذهب،ط2،دار المعارف،القاهرة،.1998

6-ابن مالك، شرح الكافية،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،.2000

7-ابن الناظم،شرح ألفية ابن مالك،ط4،دار الجيل،لبنان،.1998

8-ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، تح، حمزة النشرتي،ط1،دار المريخ،الرياض،.1979

9-ابراهيم أنيس،من أسرار اللغة،ط1،مكتبة الأنجلو المصرية،.1966

9-ابراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية، ط1،مطبعة حسان، القاهرة،.1983

11-ألبيرحبيب، الحركة اللغوية في الأندلس،ط1،المكتبة العصرية،بيروت،.1967

12-جلال الدين السيوطي، الاقتراح، تح، م حمد حسن اسماعيل،ط2،دار الكتب العلمية، بيروت،1998

13-المخزومي، في النحو العربي،قواعد وتطبيق،ط1،دار البابي الحلبي،القاهرة،1966..

في النحو العربي،نقد وتوجيه،ط1،مكتبة صيدا،لبنان،.1964

14-محمد عبد القادر الرازي،مختار الصحاح،ط3،دار الكتاب الحديث،الكويت،.1964

15-سيبويه،الكتاب،تح،عبد السلام هارون،ط3، مكتبة الخانجي،القاهرة،.1988

16-سعيد الأفغاني،من تاريخ النحو،ط2،دار الفكر،القاهرة،د.ت.

17-عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية،ط1،دار النهضة العربية،بيروت،.1980

18-عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،ط1،دار غريبللطباعة،مصر،.2001

19-عز الدين المجدوب، المنوال النحوي ،ط1،دار محمد الحامي،تونس،.1998

20-تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها،ط3،عالم الكتب،مصر،1998.

الأصول،دراسة ابستيمولوجية للفكر عند العرب،ط3،الهيئة العامة للكتاب،مصر،1982.

اللغة بين المعيارية والوصفية ،، ط 4 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1421هـ ، 2001م.

21-رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها،ط1،دار العرب،بيروت،.1986

22- مبروك بركات، الفكر النحوي عند تمام حسان ، دراسة وصفية تحليلية ، (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012،.

23- مبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، دار الفكر الل-بناني، ط1، بيروت .1995

24- محمد المختار ولد أباه - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان

25- فاضل مصطفى الساقي أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة ،ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977م.

26- سعيد حسن بحيري . مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي ، بريجيتة بارتشت ، ترجمة وتعليق : مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2004،.

24- أحمد اوزي، المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، .2006

27- حامد ناصر الظالمي – أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين ، دراسة في البنية والمنهج ، ط1، الناشر ، الشؤون الثقافية العامة ، الأعظمية ، بغداد – العراق ، 2011م.

28- نهاد الموسوي نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،ط1،اربد،الأردن 2008.

29-سمير شريف استيتيه، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م، إربد، الأردن ،.2008

30- شوقي ضيف المدارس النحوية ، ط6 ، دار المعارف ، القاهرة .1984

31- عبد الرحمن عارف، تمام حسان رائداً لغويا ، ط1 ، 2مكتبة دار المعارف،القاهرة،2002

32- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح الكويت،(د .ت)

33- كمال عبد الرحيم رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية دار عالم الثقافة ، عمان الأردن ، 2008

34- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1،، المملكة العربية السعودية، 1981.

34جلول تهامي، التراث النحوي واللسانيات، ،مقال مجلة الباحث جامعة الأغواط، عدد 1،2019،

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة	ا-ب
الفصل الأول : .- الدراسة النظرية في توظيف المصطلح-	
1- مفهومه لغة واصطلاحا.....	04
2-أهمية تقسيم الكلام العربي	09
3-أقسام الكلام عند النحاة القدماء-سيبويه-.....	12
4-عند ابن جني . أثر المنطق في التقسيم	16
5-عند نحاة الأندلس ابن السيد	24
الفصل الثاني : -الدراسة التطبيقية. أقسام الكلام العربي عند تمام حسان-	
1-أقسام الكلام عند المحدثين.....	31
2-ترجمة عن فكر تمام حسان النحوي.....	31
3- تقسيم المحدثين للكلام العربي -إبراهيم أنيس. مهدي المخزومي	33
4-البعد المعياري للتقسيم الثلاثي....	43
5-موقف تمام حسان ، و رأيه	44
الخاتمة	53
مصادر الدراسة.....	56
فهرس الموضوعات.....	

الملخص باللغة العربية:

يشكل الكلام العربي وأقسامه أهمية كبرى لدى علماء النحو قدماء كانوا أو محدثين لذلك لا نعجب إذا رأيناه أول المواضيع التي تناولته الكتب النحوية، وكيف لا وهو أساس الدراسات النحوية والصرفية ولأن معرفته وإدراكه على الوجه السليم يستطيع الباحث في اللغة ونحوها أن يلتمس طريق الإلمام بها واستيعاب قضاياها الجوهرية وقد أفرز الاهتمام بموضوع أقسام الكلام العربي وجهات نظر مختلفة بين النحاة القدامى – الذين قنعوا بالتقسيم الثلاثي له – والنحاة المحدثين الذين أكدوا على ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم وفق أسس جديدة تتلاءم مع معطيات العربية. –

الكلمات المفتاحية: النحو–الكلام–القول–الوظيفة–القرائن–مناهج–الرتبة

الملخص باللغة الأجنبية:

Arabic speech and its parts are of great importance to grammar scholars، ancient or modern. Therefore، we are not surprised if we see it as the first topic covered in grammatical books. How could it not? It is the basis of grammatical and morphological studies، and because knowing and comprehending it in the proper manner enables the researcher in the language and its grammar to seek the path to becoming familiar with it and comprehending its issues. Fundamentalism. Interest in the subject of the divisions of Arabic speech has produced different viewpoints between the ancient grammarians - who were satisfied with the tripartite division of it - and the modern grammarians who stressed the necessity of reconsidering this division according to new foundations that are compatible with the data of Arabic.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

التصريح الشرفي

الخاص بالتزام قواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أسفله السيدة زواوي مونة الصفة (طالب ، باحث ، باحث دائم)

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 106845076 الصادرة عن برج بوعريريج بتاريخ 2017/12/06

المسجل بكلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي والمكلف بإنجاز بحث (مذكرة تخرج ، مذكرة ماستر ، أطروحة دكتوراه) عنوانه أقسام الكلام العربي في اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان أنموذجا.

تحت إشراف الأستاذ زهار محمد

علي مهني سليم

أصرح بشرفي أنني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المسجل أعلاه، وأتحمل مسؤولية مخالفة ذلك.

التاريخ 2024/05/30

2024 ماي 30

التوقيع

المصادقة البلدية

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون الرئيسي للإدارة الإقليمية
لعلاوي الشراجي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

التصريح الشرفي

الخاص بالتزام قواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أسفله السيد منير عبد الحفيظ الصفة (طالب ، باحث ، باحث دائم)

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 40454841 الصادرة عن حسناوة بتاريخ 2023/02/01

المسجل بكلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي والمكلف بإنجاز بحث (مذكرة تخرج ، مذكرة ماستر ، أطروحة دكتوراه) عنوانها أقسام الكلام العربي في اللغة العربية اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان أنموذجا .

تحت إشراف الأستاذ زهار محمد .

أصرح بشرفي أنني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المسجل أعلاه، وأتحمل مسؤولية مخالفة ذلك.

التاريخ 19 ماي 2024

التوقيع
رابح السيد (ة):
ب.ك.و. ر.س رقم:
صادرة بتاريخ :
عن: قباضة البلدية
حسناوة:
19 ماي 2024

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي